المبحث الثاني
الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة

تهدف الدراسة الي إيضاح الانشقاقات السياسية حول مشكلة الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة ما بين أعضاء الأسرة الدولية في قيام الجمهورية الصحراوية أو في الإندماج الإقليمي لدولة المغرب ، إذ تعد أزمة الصحراء الغربية من أكثر المشاكل الدولية التي واجهت منظمة الأمم المتحدة ومحاولة حلها منذ أكثر من أربعة عقود مضت دون جدوي في ظل التدخلات الإقليمية والدولية ومن ثم إتسمت بتزايد حدة الصراع حول المصالح الحيوية للعديد من الاطراف الخارجية والتي عملت علي إهدار فرص الحل والتلاعب بنن الوقت لاخفاء أهداف حقيقية تتفق مع مصالحها المادية والاستراتيجية ، وذلك منذ أن خضعت المنطقة للاستعمار الاسباني وأصدرت الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية العديد من القرارات الدولية بغية التوصل الي حل بشأن هذه الأزمة ونتعرض لأهم هذه القرارات علي الوجه التالي :-

أولا : إرهاصات الانشقاق السياسي حول النزاع في إطار الأمم المتحدة :

1- منذ الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للامم المتحدة فقد أصدرت قرارها رقم 15/1514 في الرابع عشر من ديسمبر عام 1960م والذي أكد علي حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا القرار ينطبق علي كل الأقاليم الخاضعة للاستعمار الاجنبي ومن ثم فإنه يشكل الركن الأساسي الذي تستند عليه الحركة الوطنية لشعب الصحراء الغربية والذي تدعيه وتستند اليه حركة البوليساريو في مطالبتها بحق تقرير مصير شعب الصحراء ومن ثم المطالبة بالاستقلال الوطني وحقها في قيام الدولة المستقلة عن دولة المغرب وإليه تستند في قيام دولتهم تحت مسمي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2- وتلي هذا القرار القرار رقم 20/2072 الصادر في السادس عشر من ديسمبر عام 1965م الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة وقد دعا هذا القرار أسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالادارة الي القيام بجميع التدابير اللازمة لتحرير إقليمي (إيفني والصحراء الغربية) من السيطرة الاستعمارية والدخول في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الإقليمان .[1]

(1) انظر:- الامم المتحدة , الجمعية العامة , القرار رقم 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشر بتاريخ 1960/12/14 والقرار رقم 2072 الصادر في الدورة العشرين بتاريخ 1965/12/16 .(نيويورك : 1960/12/14, 1965/12/16)

3- كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين القرار رقم 2229 في العشرين من فبراير عام 1966م وتضمن هذا القرار تأكيده لحق سكان إيفني والصحراء الاسبانية آنذاك في تقرير المصير وفقا لقرار رقم 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشرة ، وطلبت الجمعية العامة من الدولة القائمة بالإدارة (أسبانيا) أن تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بانهاء الاستعمار في «إيفني» وأن تقرر مع المغرب إتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل السلطات وفقا للقرارات السابقة بشأن هذه المشكلة كما أكد القرار نفسه دعوة الدولة القائمة بالادارة «أسبانيا» الي الاضطلاع في أقرب وقت ممكن ووفقا لأماني سكان الصحراء الاسبانية الأهليين وبالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف آخر معني بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بغرض تمكين سكان الصحراء الغربية من إستعمال حقهم في تقرير المصير بحرية ، ومن ثم يتضح من هذا القرار السابق أن الأمم المتحدة قد فصلت بين إقليمي إيفني والصحراء الغربية حيث قررت إنهاء الاستعمار في «إيفني» ونقل السلطات الي الحكومة المغربية ، بينما قررت إجراء إستفتاء في الصحراء الغربية لتمكين مكانها الاهليين من تقرير مصيرهم. واستمر موقف الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة متمسكا بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وقد وضح ذلك في قراراتها أرقام 1968/2428م ، 1969/2590م، 1970/2711م، 1972/2983م.

4- الي أن أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة القرار رقم 3292 في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974م والذي تضمن بعد الاستماع الي تقارير وبيانات مندوبي المغرب وموريتانيا والجزائر وأسبانيا اكدت علي وجود انشقاق سياسي وخلافات بشأن المركز القانوني لإقليم الصحراء الغربية ، ومن ثم رأت الجمعية العامة للامم المتحدة أن يتوافر لديها في الدورة الثلاثون «رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية » حول الجوانب القانونية للمشكلة ، حيث تمثل رأي المحكمة الاستشاري في الاتي :-

أ- الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب وقت استعمار أسبانيا لها .

ب- وجود روابط قانونية بين إقليم الصحراء وكا من المغرب وموريتانيا [1].

- هذا وقد أصدر مجلس الامن القرار رقم 379 في الثاني من نوفمبر عام 1975م تضمن ان الموقف في المنطقة لا يزال خطيرا ونظرا الي ان مسألة الصحراء الغربية سيتم عرضها علي الدورة الثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة ولذا يؤكد المجلس في قراره علي الاتي :

(1)انظر:- الامم المتحدة , الجمعية العامة , قرارات الجمعية العامة أرقام 2229, 2428, 2590, 2711, 2983, 3292 , (نيويورك :- 1966, 1968, 1969, 1970, 1972, 1974)

أ- حث جميع الاطراف المعنية والمهتمة علي تجنب القيام بأي عمل منفرد أو إجراء آخر قد يؤدي الي مزيد من التصعيد للتوتر في المنطقة .

ب- المجلس يطالب الامين العام بالاستمرار في مشاوراته وتكثيفها مع الأطراف المعنية والمهتمة وأن يقدم تقريرا الي مجلس الامن في أقرب وقت حول نتائج تلك المشاورات لتمكين المجلس من اتخاذ أي إجراءات أخري يراها ضرورية .[1]

- ثم صدر القرار رقم 380 الصادر في نوفمبر عام 1975م عن مجلس الامن بتوجيه نداء من رئيس مجلس الامن الي ملك المغرب الحسن الثاني آنذاك متضمنا طلبا عاجلا بإنهاء المسيرة نحو الصحراء الغربية وأن المسيرة قد تمت ولذلك فإن مجلس الأمن يستنكر إقامة المسيرة وينادي المغرب بأن تسحب كل المشتركين في المسيرة من إقليم الصحراء الغربية وناشد كل الاطراف المعنية والمهتمة لكي تتعاون بشكل كامل مع الامين العام ، ومن ثم صدر القرار رقم 3458 الصادر في العاشر من ديسمبر 1975م من الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثلاثون وتضمن أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحيط علما بالاتفاق الثلاثي الذي عقد في مدريد بتاريخ 1975/11/14م بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتؤكد من جديد أن لجميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة السابق الإشارة إليه رقم 1514 والصادر في الدورة الخامسة عشر ة وترجو الادارة المؤقتة إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين جميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم عن طريق إستشارة حرة تنظم بمساعدة ممثل الأمم المتحدة يعينه الأمين العام للأمم المتحدة.

- هذا وقد صدر عن الدورة التاسعة والثلاثون عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 41/39 في الخامس من ديسمبر عام 1984م والخاص بمشكلة الصحراء الغربية وتضمن الآتي :-

أن حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار الصادر عن القمة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية نيروبي / كينيا ومن ثم يتضح من هذا القرار أن دور الأمم المتحدة قد أصبح مكملا للجهود التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الإتحاد الأفريقي الحالي) وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها من قضية الصحراء في دورتها التالية، حيث أصدرت في الدورة الأربعين قرارها رقم 50/40 في الثالث من ديسمبر عام 1985م وتضمن نفس مضمون القرارات السابقة بينما أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعون قرارها رقم 41 والذي أكدت فيه الأمم المتحدة أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي/كينيا هو الأساس لحل قضية

(1)انظر:- قرار مجلس الامن رقم 379 الصادر في نوفمبر 1975م.

الصحراء الغربية ، هذا وخلال الفترة من 1-10 من ديسمبر عام 1987م زارت بعثة تقنية مشكلة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة المنطقة بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إجراء الإستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي وأعلنت جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار حتي تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها ، كما رأت المغرب أن مهمة البعثة تقتصر فقط علي جمع المعلومات ذات الطابع التقني ، بينما أكدت حركة البوليساريو أن توجه البعثة إلي الصحراء الغربية يعتبر دعما للسياسة المغربية ، حيث اتهمت البوليساريو الحكومة المغربية بأنها قامت بإدخال المواطنين المغاربة للأراضي الصحراوية بهدف التأثير علي عمل البعثة ، كما أن المغرب كانت علي إطلاع ببرنامج عمل البعثة ، كذلك ساهمت في عملية اختيار المناطق وتوقيتات وجود البعثة فيها ولذلك فإن جبهة البوليساريو اعتقدت أن البعثة لن تحقق نتائج حاسمة ، وفي إطار هذا الانشقاق السياسي والتباين في المواقف لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها لعدد من الأسباب تمثلت في الآتي:-

أ- إشتراط قيادة جبهة البوليساريو إنسحاب القوات المغربية من الأراضي الصحراوية قبل إجراء الاستفتاء لأن وجودها أثناء الاستفتاء يشكل عائقا معنويا يؤثر علي حرية الاختيار لدي سكان الإقليم.

ب- رفض الحكومة المغربية سحب قواتها من الصحراء الغربية إستنادا إلي سابقة تاريخية تمثلت في إستفتاء تقرير المصير في الجزائر مع وجود القوات الفرنسية فيها .

ت- التفوق العسكري المغربي داخل الاراضي الصحراوية خاصة بعد توسيع الحزام الأمني ليشمل الحدود الموريتانية والجزائرية، ولقد أدي ذلك إلي رفض المغرب لتقديم أي نوع من التنازلات .

ث- إن قرارات الأمم المتحدة التي استندت الي قرارات القمة الأفريقية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك قد جعلت من مهمة بعثة الأمم المتحدة أمرا بالغ الصعوبة ، فهذه القرارات لم توضح تقنيات إجراء الاستفتاء خاصة تحديد من يحق لهم التصويت في الاستفتاء .

ج- علي الرغم من أن المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة كانت الاتفاق علي وقف إطلاق النار فإن المغرب أصرت علي أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون من جانب واحد وهو جبهة البوليساريو.

ح- لقد أدي اللاأي المسبق لجبهة البوليساريو حول البعثة أنها ستكون دعما للسياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية الي تمسك الجبهة بشروط يصعب تحقيقها.[1]

(1)انظر:- الأمم المتحدة- الجمعية العامة القرار رقم 72/42 الصادر في الدورة الثانية والاربعون والصادر بتاريخ 1987/12/4م المتضمن زيارة البعثة التقنية للأقليم الصحراوي (نيويورك:ديسمبر1987م)

- هذا وفي الفترة من 4-5 فبراير 1989م تم لقاء مباشر بين وفدي جبهة البوليساريو والمغرب في مراكش وعلي الرغم أنه كان هناك إعتقاد سائد عن إحتمال تسوية مشكلة الصحراء الغربية ، فإن المناقشات التي تمت بين الوفدين قد تركزت حول كيفية التوصل إلي اتفاق سياسي بين الوفدين خاصة فيما يتعلق بالشروط التي تتضمن إستفتاء تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وأيضا نوع العلاقات المستقبلية بين الطرفين ، إلا أن المغرب رفض إجراء لقاء آخر مع وفد جبهة البوليساريو ولذا أعلنت جبهة البوليساريو عن إنهاء وقف إطلاق النار الذي كانت قد أعلنته خلال شهر فبراير 1989م.

- هذا وقد حفزت تطورات حل مشكلة الصحراء الغربية والتي بدأت في منتصف يونية 1990م العاهل المغربي الملك الحسن الثاني آنذاك أن يبشر شعبه بأن مشكلة الصحراء الغربية سيتم حلها خلال ستة أشهر حين أعلن عن قبول الاحصاء السكاني أساسا لتحديد الهوية للاشخاص الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء علي الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات وذلك في خطاب ألقاه عقب أحداث مدينة« فاس » في 14 ديسمبر 1990م ولعل هذا التفاؤل هو الذي جعل الملك الحسن الثاني يقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين ، بحيث تمتد فترة المجلس حتي يمكن إقرار ما يستجد من تطورات في مشكلة الصحراء الغربية .

ثانيا : خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة إزاء الانشقاق السياسي لطرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو)

6- وفي 18 من يونية عان 1990م قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا إلي مجلس الأمن يتعلق بخطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية وقد اشتمل هذا التقرير علي جزأين هما :

الأول : تضمن إقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية والرامية الي تسوية مشكلة الصحراء الغربية وقد قبل هذه الخطة كلا الطرفين المتنازعين.

الثاني : تضمن مقترحات خطة التنفيذ وكان الهدف الرئيسي من إقتراحات الأمين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك هو تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره ،

وقد تضمنت المقترحات ما يلي :-[1]

أ – مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار وأهمها ما يلي :-

1- بعد أن يقوم مجلس الامن بالموافقة علي تعيين الامين العام للامم المتحدة لممثل خاص له بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وموافقة طرفي النزاع يتخذ مجلس الامن التدابير بشأن تحديد واختيار فريق المراقبين الذين سيتم تكليفهم بالمهام المحدودة في خطة التسوية .

2- يكون الممثل الخاص بامين العام للامم المتحدة خلال الفترة الانتخابية التي تمتد من وقف اطلاق النار حتي الاعلان عن نتائج الاستفتاء هو السلطة الوحيدة والخاصة فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وتنظيم وسير عملياته .

3- يجب أن يتعهد طرفي النزاع بوقف جميع الأعمال العدائية والتنفيذ الصادق لوقف إطلاق النار وفور تلقي الأمين العام للأمم المتحدة موافقة الطرفين علي مقترحات خطة التسوية يتم توجيه رسالة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو يتجدد خلالها توقيت وقف إطلاق النار علي أن تكون موافقة كلا من الطرفين كتابيا علي شروط وقف إطلاق النار قبل وقف التنفيذ الفعلي بمدة أربعة أسابيع حتي يمكن لكلا الجانبين إصدار التعليمات اللازمة لقواتها وكذلك حتي يمكن توزيع فريق المراقبين التابع للامم المتحدة.

4- يقوم طرفي النزاع فور الاعلان عن وقف إطلاق النار بإيقاف كل العمليات العسكرية بما فيها تحركات القوات علي أن يقدم كلا الطرفين قبل اسبوع من بدء تنفيذ ووقف إطلاق النار للمثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة البانات الكاملة عن حجم قواتها الموجودة في إقليم الصحراء الغربية .

5- حتي يمكن إجراء الاستفتاء بدون ضغط عسكري ، يجب أن تلتزم المغرب بخفض قواتها الموجودة في الصحراء الغربية بصورة تدريجية علي أن يتم حصر باقي القوات المغربية بحيث لا يتجاوز خمسو وعشرون ألف جندي في أماكن يحددها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة علي أن تكون تحت مراقبة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة.

6- تلتزم جبهة البوليساريو بأن تحصر جميع قواتها تحت مراقبة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة وفي الأماكن التي يحددها الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، علي أن يتم حصر القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو في توقيت متزامن ويتضمن هذا الحصر القوات والسلاح والعتاد.

(1)شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م
تقرير الامين العام الي مجلس الامن حول خطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية في 1990/6/18م.

7- يلتزم أطراف النزاع بالأمتثال الكامل لوقف جميع الاعمال العدائية حتي يمكن إجراء عملية الاستفتاء بعيدا عن أي تدخل أو تهديد لذلك يجب أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة بتنفيذ الاجراءات الآتية:-

- التنفيذ الدقيق لوقف الاعمال العدائية من كلا الطرفين وحصر كل قواتهما العسكرية.

- التخفيض تدريجيا للقوات المغربية الموجودة في الصحراء الغربية طبقا لمل سيحدد خلال إثني عشرة أسبوعا وقبل بدء حملة الاستفتاء علي أن يتم الحد من حرية حركة القوات المغربية في الأماكن التي تم حصرها فيها مسبقا ، كما يتم سحب هذه القوات من إقليم الصحراء خلال أربع وعشرين ساعة بعد إعلان نتائج الاستفتاء إذا أقرت ذلك نتيجته.

- يتم تحديد حرية حركة قوات البوليساريو وحصرها في الاماكن التي تم تحديدها ، علي أن تحل هلال أربع وعشرين ساعة بعد إقرار نتائج الاستفتاء إذا أقرت ذلك نتيجته .

- تحييد القوات شبه العسكرية المغربية من قبل فريق المراقبين الدوليين التابع للأمم المتحدة مع إتخاذ كا الترتيبات التي يمكن أعضاء جبهة البوليساريو الموجودين خارج الإقليم من الدخول من دون قيود علي ذلك علي أن يكون دخولهم سلميا وبدون سلاح الي الصحراء الغربية ومن نقاط سيتم تحديدها بواسطة الممثل الخاص وذلك حتي يمكنهم المشاركة في الاستفتاء .

- يجب أن تحرص الوحدة العسكرية التابعة لفريق الدعم علي أن يمتثل الطرفين للترتيبات الناتجة عن الاستفتاء .

8- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع مجلس الامن يتعيين فريق مراقبي الأمم المتحدة ويكون مقره في الصحراء الغربية ، ويكون إنشاء فريق المراقبين وإسلوب عمله وفقا للمبادئ العامة لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، كما يجب أن يكون حجم الفريق وتكوينه يمكنه من تنفيذ المهام المضطلع بها وتتحدد مسئوليات الفريق في الاشراف علي وقف أعمال القتال وتطبيق وقف إطلاق النار وتبادل الأسري وتحديد مواقع قوات كلا من الطرفين ووقت بدء وقف إطلاق النار .

9- يجب أن تلتزم كا من المغرب وجبهة البوليساريو بالتعاون التام مع فريق لمراقبين وإحترام الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار ، كما يجب أن تلتزم كل من الجزائر وموريتانيا بالتعاون التام مع فريق المراقبين وإحترام ترتيبات وقف إطلاق النار .[1]

(1)انظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن , مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار في يونية 1990م (نيويورك : 1990)

ب – مقترحات خطة التسوية بشأن الإعداد لإجراء الاستفتاء علي الوجه الآتي :

1- يتم تنظيم الاستفتاء واجراؤه وفقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 15/1514 والقرار رقم 50/40 علي أن يتم تنظيم الاستفتاء واجراؤه بواسطة الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية خلال فترة انتقالية.

2- يكون لجميع سكان الصحراء المسجلين في التعداد الذي نظمته السلطات الاسبانية عام 1974م والذين تجاوزت أعمارهم ثمانية عشرة عاما الحق في الادلاء باصواتهم في الاستفتاء ويتم ذلك بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين للقيام بحصر أعداد اللاجئين الصحراويين الموجودين خارج الإقليم في المناطق التي يحددها الممثل الخاص .

3- لتسير عملية تعداد سكان الصحراء يقوم الامين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بتكوين لجنة لتحديد الهوية مع الأخذ في الاعتبار تعداد عام 1974م واستكماله عاي أن تتسم عملية التعداد خلال الفترة الانتقالية وتحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة علي أن تنتهي من تنفيذ أعمالها قبل بدء عملية الاستفتاء .

4- يتم تشكيل لجنة لتحديد الهوية من خبير ديموجرافي له دراية بمشاكل المجتمع الصحراوي – علي أن يساعده من 3 إلي 5 خبراء متخصصين في الدراسات الديموجرافية للبلدان التي تسود فيها البداوة علي أن تكون هذه اللجنة من تكوين فريق الدعم التابع للمثل الخاص للامين العام ، ويتضمن دور لجنة تحديد الهوية الآني :- [1]

- دراسة وتحليل التعداد الذي تم تنفيذه بواسطة السلكات الاسبانية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974م واستكماله .

- إجراء حسابات الزيادة الطبيعية للسكان الصحراويين خلال الفترة بين تعداد عام 1974م وتوقيت تنظيم الاستفتاء مع مراعاة معدلات المواليد والوفيات وعمليات نزوح سكان الصحراء ايضا.

- علي ضوء المعلومات التي تم الوصول اليها تحدد لجنة تحديد الهوية بدقة عدد الصحراويين الموجودين في إقليم الصحراء الغربية وأيضا عدد الصحراويين اللاجئين وغير المقيمين والذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء .

- تقدم لجنة تحديد الهوية تقريرها الي الممثل الخاص الذي يقوم بعرضه لي الامين العام للنظر فيها بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة

(1)انظر :- الامم المتحدة – الامانة العامة , مقترحات خطة التسوية بشأن الأعداد لإجراء الاستفتاء بمعرفة لجنة تحديد الهوية وفقا لقرارات الجمعية العامة رقم 15/1514 , 50/40 , وقرار قمة منظمة الوحدة الافريقية في تيروبي / كينيا عام 1990م .

الأفريقية آنذاك .

ج – مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء وتشمل الاجراءات الآتية:-

1- يختار شعب الصحراء الغربية بحريو وبطريقة ديموقراطية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب .

2- يتم التصويت بالاقتراع السري وتتخذ تدابير لصالح الاميين الذين يجهلون القراءة والكتابة.

3- يجب أن يتأكد الممثل الخاص للأمين العان للأمم المتحدة من استيفاء الشروط التالية قبل إجراء عملية الاستفتاء وهي :-

أ- إتمام تعليق القوانين والتدابير التي تعيق عملية الاستفتاء .

ب- قيام طرفي النزاع بالافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسين الصحراويين حتي يمكنهم الإشتراك في الأستفتاء بحرية ودون قيود .

ت- يمكن لجميع اللاجئين الصحراويين الذين تم إحصاؤهم العودة بحرية إلي إقليم الصحراء والاشترام من دون قيود في الاستفتاء ومن دون التعرض لمخاطر الاعتقال أو الاحتجاز أو التهديد .

ث- يجب أن يتأكد الممثل الخاص بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السابق لشئون اللاجئيين من أن سكان الصحراء المقيمين خارج الإقليم لهم إمكانية الإختيار بحرية وعن طواعية بين العودة الي الوطن أو البقاء خارجه .

ج- لا تبدأ عملية الاستفتاء إلا عندما يتأكد الممثل الخاص من نزاهة الإجراءات المنظمة للإستفتاء وصلاحيته للتطبيق .

4- يقوم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بتحديد توقيت بداية عملية الاستفتاء وإعداد القوائم الانتخابية ، علي أن يكون هناك إمكانية المشاركة الكاملة لجميع الصحراويين ومن دون قيود وفي إطار من الإنصاف التام ، مع كفالة الحرية التامة للتعبير والاجتماع والتنقل للصحافة.

5- تقع مسئولية الحفاظ علي النظام العام في الصحراء الغربية في أثناء الفترة الانتقالية علي عاتق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة .

6- يدعو الممثل الخاص ممثل منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك إلي مراقبة تنظيم الاستفتاء وخطوات تنفيذه من دون التدخل في مهامه إلا أنه يمكن تقديم ملاحظات مباشرة الي الممثل الخاص.

7- يجب أن يتعهد طرفا النزاع بالتعاون التام مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ممارسته لمهام وظيفته ، كما يجب أن يتعهدا أيضا

بقبول نتائج الاستفتاء وإحترامها .

8- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة فور إعتماد الممثل الخاص لنتائج الاستفتاء بابلاغها إلي رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ومجلس الأمن وكذا إتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار شعب الصحراء علي النحو الذي وضح في الاستفتاء .

9- يجب أن تبذل كل من الجزائر وموريتانيا كل ما في وسعها من أجل إحترام التدريبات الإنتقالية ونتائج الاستفتاء ويقدمان الدعم المادي اللازم للمثل الخاص وفريق الدعم والسماح لهما بالاضطلاع بمهمتهما وتيسير تنفيذ التدابير المتعلقة بالامس والاستقرار في مناطق الحدود.[1]

ومن ثم نخلص إلى الآتى:-

أثار المغرب عام 1957م قضية الصحراء الغربية « والتي كانت تعرف بالصحراء الاسبانية » أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة ، كما عرض مسألة إقليمي «إيفني »والصحراء الغربية علي هيئة الأمم المتحدة عام 1962 مطالبا أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار الأممي رقم 1514(15).

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963 اسم الصحراء الغربية علي قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها.

وفي السادس عشر من كانون الأول ديسمبر 1965 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072(20).. وفيه ((طلب بصفة عاجلة إلي الحكومة الاسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ وعلي الفور كافة الاجراءات الضرورية لتحرير أقاليم ايفني والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، وأن تدخل تنفيذا لهذه الغاية في مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان)) ، وتعليقا علي هذا القرار ، أبدت الحكومة الاسبانية استعدادا لمعالجة قضية إقليم ايفني المغربي ، لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية .

وبعد ضغوط مغربية ودولية مورست ضد أسبانيا لإجبارها علي تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر ، قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم ايفني .. فوقعت مع الحكومة المغربية معاهدة « فاس » في الرابع من كانون الثاني يناير 1969 أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلي المغرب.

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1969 علي حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل للتصرف) في تقرير مصيره استنادا إلي القرار الأممي 1514 .

(1)انظر:- الأمم المتحدة – الأمانة العامة , مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء في الصحراء الغربية (نيويورك : ديسمبر 1990م).

وفي الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982(27).. وفيه تؤكد علي الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقا للقرار الأممي 1514 ، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الاستعمار وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الاستقلال ، وتعلن إن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية ، إنما يهدد بالخطر الامني وعدم الاستقرار في منطقة شمال غرب أفريقيا .

وتطالب الحكومة الاسبانية بوصفها القائمة بالإدارة علي الإقليم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال علي أسس حرة ونزيهة ، كما وتدعو الدولة الحاكمة إلي التشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معني آخر بهدف تحديد آلية لتنظيم الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ، مع وضع الضوابط اللازمة لمنع غير السكان الأصليين من المشاركة باستفتاء تقرير المصير ، وتطلب إلي اسبانيا استقبال بعثة أممية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها بما يمكنها بفاعلية في تطبيق إجراءات وضع حالة للحالة الاستعمارية في الإقليم ، كما تطالب جميع دول العالم بالامتناع عن القيام بأي نشاط اقتصادي واستثماري في المنطقة من شأنه المساعدة علي إبقاء الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية.(12)

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة دون أن يغير ذالك من وضعها بشئ علي صعيد إنهاء المشكلة .

وفي الثاني عشر من أيار مايو 1975 شكلت لجنة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق ضمت ممثلين من عدة دول وكلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية .. حيث زارت البعثة كلا من الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وموريتانيا إضافة إلي اسبانيا والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم وبعد خمسة أسابيع من التقصي والبحث المتواصل قدمت البعثة تقريرها الذي جاء فيه(13) أن البعثة وجدت لدي السكان الصحراويين الذين التقتهم رغبة واضحة في الاستقلال ورفض مبدأ استرداد إقليم الصحراء الغربية من المغرب وموريتانيا وقد اظهر هؤلاء الصحراويين عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجبهة « البوليساريو » التي تحظي بقبول كبير من قبلهم ، والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة .

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يأخذ بالاعتبار إرادة جميع الاهالي الصحراويين المقيمين فوق أرض الإقليم أو الموجودين منهم خارجه كلاجئين ، واقترحت البعثة علي الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من خلال اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية ترعاه الأمم المتحدة ويقرر

من خلاله شعب الإقليم مستقبله بنفسه ، وفي الرابع عشر من تشرين الأول أكتوبر 1975 .. عادت الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء استفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية .

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثا وتطورات متسارعة .. تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية التي اكتسحت فيها الجنود المغاربة وبعض المواطنين الحدود الصحراوية في الواحد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1975 وكان هذا التاريخ هو بداية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية ، وشهد أيضا توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 تشرين الثاني 1975 التي بموجبها تتخلي اسبانيا المستعمرة السابقة عن الصحراء الغربية وتتقاسمها كل من المملكة المغربية وموريتانيا .. ونتجت عن ذالك وضعية جديدة علي الأرض حيث أصبحت موريتانيا والمغرب تمثلان الطرف البديل عن اسبانيا في مواجهة المقامة الشعبية الصحراوية .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من آب أغسطس 1979 قراراها رقم 3437 .. وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

وفي تشرين الثاني نوفمبر 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب الي وضع حد لإحتلاله الإقليم الصحراوي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية .. لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية .

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في تشرين الثاني نوفمبر 1980 بطلب إلي المغرب وجبهة البوليساريو حثتها فيه علي الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلي اتفاق تسوية نهائية بينهما ، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية مركزة فيها بشكل مباشر خاص علي القرارات الداعية إلي وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء استفتاء تقرير المصير ، بعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارا في السابع من كانون الأول ديسمبر 1983 طلبت فيه إلي الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية ، وتقديم تقرير مفصل بهذا الخصوص إلي الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي .

وتأكيدا علي ما كانت أعلنته أصدرت الأمم المتحدة قرارا حمل الرقم 5040 لعام 1985 والخاص بالمشكلة الصحراوية .. وفيه دعوة إلي وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تمهيدا لتنظيم استفتاء تقرير المصير وطلب إلي طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة يتم الاتفاق من خلالها علي شروط الأستفتاء المقترح، كما أكدت الجمعية العامة في الوحد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1986 علي حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

والاستقلال ، وطلبت إلي طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة ، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول سبتمبر 1987 عن إرسال بعثة فنية إلي الصحراء الغربية للإشراف علي ترتيبات وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير.

ثم غدت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشغالا للأمم المتحدة .. فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة كان منها :

القرار « 621 » الصادر في العشرين من كانون الأول ديسمبر 1988 .. وفيه وافق مجلس الأمن الدولي علي اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلا خاصا عنه في الصحراء الغربية ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي – الصحراوي عن كثب .

القرار « 658 » الصادر في السابع والعشرين من تموز يوليو 1990 .. وفيه يشكر مجلس الأمن جهود الأمين العام المبذولة لحل المشكلة الصحراوية ويطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية .

القرار « 690 » الصادر في التاسع والعشرين من نيسان أبريل 1991 .. ويتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي علي مشروع مخطط السلام المقدم من الامين العام والذي حاز علي رضي وقبول طرفي النزاع .. المغرب وجبهة البوليساريو .

القرار المذكور مؤسس علي صيغة القرار الأفريقي 104 وعلي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5040 وعلي أساس القرار «690» هذا وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عمليات الاستفتاء في الصحراء الغربية ، والتي تمر بعدة مراحل .. تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتبارا من السادس من أيلول سبتمبر 1991 وينتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في كانون الثاني يناير 1992 ، وحدد القرار أيضا ما يلي (14) :

أن تكون عبارتا « نعم للاستقلال » أو « نعم للانضمام الي المغرب » هما صيغتا التخيير النهائي المطروح علي المقترعيين ، وان يتم تنظيم الاستفتاء اعتمادا علي آخر إحصاء نظمته الإدارة الاستعمارية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974 ، وتشكيل لجنة تحديد هوية تكون مهمتها مراجعة لوائح المنتخبين طبقا للإحصاء الإسباني ، ورصد لهذه العملية مبلغ مالي وغيرها من الأمور الأخري .

وفي 1991/12/19 قدم السيد ديكويلار أمين عام الأمم المتحدة آنذاك تقريرا يحمل الرقم 23299س.

يتضمن هذا التقرير معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين تتألف من خمس معايير هي:

- الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني لعام 1974.
- الأشخاص الذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدي القبائل الصحراوية إثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء .
- أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين : آباء ، أمهات ، أبناء الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم .
- أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا في الإقليم لمدة ست سنوات متصلة أو اثني عشرة متقطعة قبل حلول الاول من كانون الأول ديسمبر 1974.

وعلي الرغم من التحفظ الذي أبداه الطرفان فقد قبلا في النهاية التعاون علي أساس مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة المذكور آنفا ، وبناء عليه بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في 1994/8/18 وحتي كانون الأول ديسمبر تاريخ توقف العملية حيث تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص ، وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحي الاستقرار حتي اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية وأضاع ما تحقق من جهود في هذا المضمار ، وفي تشرين الثاني نوفمبر 1996 أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يحمل الرقم 10841 وفيه جدد ولاية المينوصور ، لغاية 1997/5/31 وطلب إلي الأمين العام للأمم المتحدة اقتراح خطوات بديلة في إطار خطة التسوية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة ، ومع حلول العام 1997 وتولي السيد كوفي أنان منصب الأمين العام للأمم المتحدة دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات أكثر مرونة فقد وجه السيد أنان رسالة إلي رئيس مجلس الأمن الدولي في 1997/3/17 يبلغه فيها عن تعيين السيد جيمس بيكر – وزير الخارجية الأمريكي الأسبق – مبعوثا خاصا إلي الصحراء الغربية ورد مجلس الأمن علي رسالة الأمين العام تلك بإصدار بيان في 19 آذار مارس من نفس العام رحب فيه بموافقة الأعضاء الخمسة عشر باختيار السيد بيكر لمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلي الصحراء الغربية وفعلا قام جيمس بيكر بزيادة إلي المنطقة في نفس العام ، التقي فيها مع جميع الأطراف علي حدة وتباحث مع كل الفرقاء ، وبناء علي نتائج هذه الجولة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 366 إلي مجلس الأمن بتاريخ 1997/5/5 الخاص بقضية الصحراء الغربية ، والذي تمحور حول بعض النقاط الهامة من مخطط التسوية الأممية ذكر منها :

- تحرير أسري الحرب
- عودة اللاجئين الصحراويين

- تجديد مهمة بعثة المينورسو حتي 1997/9/30.

إلا أن السيد جيمس بيكر استقال في العام 2004 من منصبه كمبعوث للأمين العام إالي الصحراء الغربية نظرا لتعرض مهمته وهو الدبلوماسي المحنك إلي عدة عقبات واصطدمت بحواجز كبيرة من بعض الأطراف علي حد قوله منعته التسوية الأممي الأفريقي الذي أقرته الأمم المتحدة ووافق عليه الطرفان البوليساريو والمملكة المغربية وهذا ما أكده بيكر بعيد استقالته في 2004 بقوله أن سبب فشله في تنظيم استفتاء تقرير المصير عائد إلي الطرف المغربي كونه غير واثق من نتيجة الاستفتاء في حالة تنظيمه ولقد عين الأمين العام للأمم المتحدة بعد استقالة بيكر الهولندي بيتر فان والسوم مبعوثا خاص عنه إلي الصحراء الغربية لعله ينجح في ما فشل فيه سلفه جيمس بيكر . تجدر الإشارة هنا إلي أن جيمس بيكر جاء بعدة حلول للأزمة كان أهمها وأكثرها وسطية علي حد قوله الملاقبين مشروع تقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو ما يعرف بمخطط بيكر الثاني للعام 2003 ويقضي هذا المقترح إلي إقامة حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء الغربية لفترة تتراوح ما بين أربع إلي خمسة سنوات يأتي بدها مباشرة الاستفتاء الذي سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه وكان هذا الحل هو آخر الحلول إلي حد كتابة هذه الأسطر ، المقدمة من قبل الأمم المتحدة لإنهاء النزاع الطويل في الصحراء الغربية .

إلا أننا ونحن الآن نطوي أشهر من عام 2006 أي بعد حوالي خمس عشرة سنة ونيف من وقف إطلاق النار لم تستطع الأمم المتحدة بعد التوصل إلي حل من شأنه إنهاء النزاع وطي ملفه بل لا نري في الأفق القريب ما يبشر بذالك ، وفي المقابل مأساة الشعب الصحراوي تزداد مرارة يوم بعد آخر وأحلامه في العودة إلي أرضه من خلال تقرير مصيره الذي كان قد وعد به مقابل وقفه إطلاق النار في العام 1991 لم تتم بعد ، وكأنه بذالك قد عوقب علي خياره وقف الحرب والدخول في المسار السلمي الذي لم يضمن له إلي حد اللحظة ابسط حقوقه المشروعة في الحرية والسلام وإنهاء الاحتلال .[1]

ثالثا : الانشقاق السياسي لطرفي النزاع حول خطة التسوية للأمم المتحدة:

أ – المغرب :-

وافق طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) علي خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة كما وافقت كل من الجزائر وموريتانيا ، إلا أن هذه الموافقة كان عليها بعض التحفظات والإعتراضات وتمثلت موافقة المغرب علي خطة التسوية في الرسالة التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلي الأمين العام للأمم المتحدة والتي أبدي فيها بعض التحفظات علي خطة

(1)انظر :- شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015

التسوية كما يلي :-

1- إن المغرب لا تقبل أن تكون مدة الاستفتاء في الصحراء غير محدودة وإلا فسوف تمتد إلي شهور .

2- إن وجود الأمم المتحدة داخل الأقاليم الصحراوية يجب أن يتضمن مرحلتين أساسيتين ، ففي المرحلة الأولي يقتصر تدخل الأمم المتحدة علي مراقبة وقف إطلاق النار ووضع اللوائح الإنتخابية ، أما المرحلة الثانية فتقتصر علي إجراء الحملة الإنتخابية للاستفتاء والإشراف علي عملية التصويت .

3- تري المغرب أن تحديد مخطط التسوية بأربعة وعشرون إسبوعا من تاريخ بدء تنفيذ وقف إطلاق النار هو تقدير يمكن ألا يحترم ما دام الممثل الخاص للأمين العام له سلطة تأجيل إجراء الاستفتاء إذا ما إقتضت الظروف ذلك .

4- إن مسار عملية التسوية يتوقف علي وضع اللوائح الإنتخابية والتي من المقرر أن تنتهي لجنة إثبات الهوية منها بعد ثمانية عشر إسبوعا من بدء وقف إطلاق النار ، وهذا تقدير مبالغ فيه لتنفيذ العمليات المتصلة بهذا الموضوع .

5- إن تدخل الأمم المتحدة في الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف إطلاق النار والوقت الذي يتم فيه وضع اللوائح الإنتخابية بشكل نهائي لا يمكن أن يكون له إلا هدفين : الاول يتمثل في مراقبة وقف إطلاق النار أما الثاني فيتمثل في وضع اللوائح الإنتخابية في حين أن مراقبة وقف إطلاق النار لا تتطلب عاما من الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.

6- إن الأعمال المتعلقة بوضع اللوائح الإنتخابية ذات طابع تقني وهي لا تتطلب إجراءات خاصة لإقامة الأجهزة والفنيين والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

7- يؤكد المغرب أنه مستعد أن يقبل خلال حملة الاستفتاء وعمليات التصويت أن يحد مؤقتا من ممارسة سلطته ولكن ليس قبل بدء حملة الاستفتاء .

8- تري المغرب أنه ليس هناك بدء لكن يمارس الممثل الخاص أي رقابة علي لإدارة المغربية قبل وضع اللوائح الإنتخابية وخاصة فيما يتعلق بحفظ النظام بعكس الطرف الآخر الذي لا يوجد عليه مراقبة .

9- وفيما يتعلق بالقوات المقاتلة ةالقوات المساعدة التي حددتها خطة الأمين العام بالقوات شبه عسكرية ونصت الخطة علي تجريدها من أسلحتها ومن ثم تري المغرب أن هذه القوات جزء من الشرطة المدنية وليس هناك أي مبرر لكي تعامل بهذه الطريقة .

10- وفيما يتعلق بحملة الاستفتاء كأن التصور المغربي لهذه الحملة أن تكون مدتها قصيرة لا تتجاوز عشرة أيام لأن ببساطة السؤال المطروح علي الناخبين لا يحتاج إلي وقف طويل كما هو مقترح في خطة الأمين العام ، وفيما يتعلق بباقي إجراءات الحملة فالتصور المغربي يتمثل في الآتي :-

أ- عدم السماح بدخول الموجودين خارج الصحراء إلا إذا إعترف لهم بصفة ناخب ومع بدء الحملة.

ب- إن الوسائل الخاضعة بتنظيم حملة إعلامية لا يمكن توظيفها إلا بعد الحملة الأستفتائية ولذلك فإن إختصاص الممثل الخاص في هذا المجال لن يمارس الإ خلال هذه الحملة.

ت- إن المناقشة التي ستتم خلال الحملة الاعلامية لا يمكن أن تحيد عن الهدف لتصبح ذريعة لهجمات تمس المؤسسات السياسية للمغرب أو لأي دولة مجاورة .

ث- إن وسائل التعبير المزمع توظيفها في الحملة الاستفتائية تتجاوز بكثير الوسائل اللازمة لحوار ديمقراطي ، فإذا كانت الاجتماعات والتجمعات ضرورية خلال الحملة الاستفتائية ، فإن الاستعراضات والمظاهرات في الشارع العمومي من شأنها أن تخل بالنظام أكثر مما تساهم إعلاميافي الحملة .

11- ترى المغرب أن وقف إطلاق النار ليس هدنة بل هو عملية مادية تستهدف تحقيق إقرار السلم إن مضمون وقف إطلاق النار يكمن في الأعمال العسكرية ودور السلطة الدولية في هذا المجال هو التأكد من أن الأعمال الحربية قد توقفت وإذا ما تم خرق وقف إطلاق النار فمهمة السلطة الدولية هي أن تحدد الطرف المسئول عن ذلك ولكن لا يعني أن تعمل علي نزع السلاح من أطراف النزاع أو أن تحدد القوات المغربية الموجودة بالصحراء .

12- وفيما يتعلق بإجراءات وقف إطلاق النار ، فأن القوات المغربية المتمركزة في الصحراء يسهل تحديد موقفها في أي وقت بعكس قوات جبهة البوليساريو ، حيث أن هناك صعوبة في إمكانية رصدها لوجودها في عدة دول أجنبية .

13- وفيما يتعلق بترجيح قوانين وأوامر وتعليمات السلطة الدولية علي القانون المغربي ، فهذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن سيادة الدول .[1]

(1)انظر:- الأمم المتحدة « موقف أطراف النزاع من خطة التسوية للأمم المتحدة / الموقف المغربي » (نيويورك : 1990)

ب – حركة البوليساريو :-

أعلنت عن موقفها من خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة بشأن النزاع والتي أعلنها السكرتير العام للأمم المتحدة إذا رأت أنها لم تحقق مطالبها والتي تتمثل في الآتي :-

1- لم يتم حسم مسألة المفاوضات المباشرة مع المغرب .

2- عدم تحديد شروط وقف إطلاق النار .

3- لابد من وجود دور لمنظمة الوحدة الأفريقية أكبر من دور الملاحظ فيما يخص عملية الاستفتاء .

4- وفيما يتعلق بإسئلة الاستفتاء المدرجة في المخطط ، ترى جبهة البوليساريو أنه يجب أن يطلب من الشعب الصحراوي إذا كان يريد الاستقلال أم لا .

5- بالنسبة للإحصاء السكاني الذي أجرته السلطات الاسبانية عام 1974م فقد تم إعتماده كقاعدة أساسية لتحديد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء ، إلا أنه في البداية إعترضت حركة البوليساريو عليه ولكنها وافقت فيما بعد .

6- بالنسبة للفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء ترى حركة البوليساريو أنه يجب أن تطبق فيها القوانين الأسبانية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1975م وليس القوانين المغربية .

7- تقترح حركة البوليساريو إبقاء عدد من الاداريين الصحراويين إلي جانب الاداريين المغربيين وبنفس العدد والصلاحيات من أجل مساعدة بعثة الأمم المتحدة علي تسيير الأمور قبل موعد الاستفتاء وأن حركة البوليساريو تتخوف من إمكانية تدخل المغرب في إعداد قوائم المشاركين في الاستفتاء [1].

- ثم أصدر مجلس الأمن بالجماع قراره رقم 658 في 27 يونية 1990م والذي أعرب فيه عن تأييده الكامل للأمين العام للأمم المتحدة في مساعيه الحميدة التي يقوم بها بالاشتراك مع رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك من أجل إيجاد تسوية لمسألة الصحراء الغربية ، لذلك وافق المجلس علي مقترحات التسوية والخطة التنفيذية ، كما طلب المجلس من الطرفين أن يتعاونا مع الأمين العام ورئيس مؤتمر دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية .[2]

(1)انظر:- الأمم المتحدة , موقف أطراف النزاع من خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة – موقف حركة البوليساريو ديسمبر 1990م

(2)انظر:- الأمم المتحدة . مجلس الأمن , القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 658 في 1990/6/27م

- ثم أصدر القرار رقم 21/45 يوم 20 نوفمبر 1990م في الدورة الخامسة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أيد إرسال بعثة تقنية للصحراء الغربية والبلاد المجاورة لها بهدف تحديد الجوانب الادارية لخطة التسوية والحصول علي المعلومات اللازمة للبعثة في سبيل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، هذا وقد تم تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بتقريره الي مجلس الأمن في 1991/4/19م وتضمن هذا التقرير توضيح بعض العناصر الأساسية لخطة التنفيذ وأيضا بعض التعديلات وقد شمل هذا التقرير الآتي:

1- الممثل الخاص يتمتع بالصلاحيات عن جميع المسائل المتعلقة بتنظيم الاستفتاء وإجرائه وستخول له سلطة إصدار القواعد والتعليمات بما يتماشي مع الأنظمة التي أقرتها الخطة .

2- تتكون البعثة من وحدات أمنية ومدنية وعسكرية إضافة إلي مكتب الممثل الخاص وهو الذي يرأس البعثة ويكون للمثل الخاص نائب يكون مسئولا عن البعثة في أثناء عدم وجود الممثل الخاص في المنطقة ، ويساعد الممثل الخاص أحد رجال القانون المستقلين يعينه الامام العام وأيضا يتم تشكيل قسم يتناول الشئون السياسية ويتضمن مكتب الممثل الخاص أقسام تتناول الشئون القانونية والإعلام .

3- تشمل منطقة عمل البعثة كلا من إقليم الصحراء الغربية ومواقع معينة في البلدان المجاورة وخاصة مخيم اللاجئين في « تندوف ».

4- تبدأ الفترة الانتقالية من تاريخ وبدء وقف إطلاق النار ، وتنتهي مع إعلان نتائج الاستفتاء ، ولكن البعثة ستبقي الي ما بعد ذلك بعدة أسابيع ، فمن المتصور أن تستغرق الفترة الإنتقالية حوالي ثلاثون إسبوعا بينما ستبقي البعثة ستة وثلاثون إسبوعا .

5- تتعهد المغرب بتخفيض قواتها في الإقليم إلي مستوي لا يتجاوز خمسة وستون ألف جندي في فترة لا تتجاوز أحد عشر أسبوعا من تاريخ نفاذ وقف إطلاق النار .

6- قصو وجود قوات كلا الطرفين علي مواقع محددة علي أن تربط القوات المغربية في مواقع دفاعية ثابتة علي إمتداد الجدار الأمني وتكون مهمة المراقبين العسكرين مراقبة التثبت من وقف إطلاق النار وعمليات حفظ بعض الأسلحة والذخائر ، أما بالنسبة لجبهة البوليساريو ، فسوف يقوم الممثل الخاص بتتعين المواقع التي يتعين عليها الإلتزام بها ومعها أسلحتها وذخائرها ومعداتها العسكرية علي أن يتم تنفيذ ذلك بنفاذ وقف إطلاق النار .

7- يتم تبادل الأسري بين الجانبين تحت إشراف الصليب الأحمر علي أن تتم هذه العملية بعد بدء وقف إطلاق النار .

8- يتم تعيين أعضاء لجنة تحديد الهوية ، بعد أن يقرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، ومهمة اللجنة تنفيذ

المقترحات التي وافق عليها الطرفان وتتحدد مهمتها في إستكمال تعداد عام 1974م علي أن تشمل الآتي :-

أ- إستبعاد أسماء الأشخاص الذين توفوا منذ ذلك الحين من القوائم .

ب- النظر في الطلبات المقدمة من أشخاص يطالبون بحق المشاركة في الاستفتاء علي أساس أنهم من سكان الصحراء الغربية وان اسماؤهم قد حذفت من تعداد 1974م علي أن يطلب من زعماء القبائل في الإقليم الصحراوي المشاركة في أعمال لجنة تحديد الهوية.[1]

9- هذا وتباشر لجنة تحديد الهوية عملها خلال مرحلتين علي الوجه التالي :-

أ- المرحلة الأولي :-

ويتم فيها إستكمال تعداد عام 1974م وذلك بارسال نسخة من هذا التعداد الي الطرفين مزودة بطلب توفير المعلومات المتاحة عن الأشخاص الذين توفوا منذ عام 1974م وأماكن وجود السكان الصحراويين داخل الإقليم أو خارجه ، وبعد أن تقوم اللجنة بتنقيح قوائم 1974م يتم نشرها، كما تنشر اللجنة التعليمات اللازمة حول أسلوب إدراج الأفراد المستبعدين من تعداد 1974م وتستغرق هذه المرحلة ثمانية أسابيع ، تجتمع اللجنة بعدها في نيويورك أو جنيف لدراسة طلبات تسجيل المستبعدين وبحضور الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة ورؤساء القبائل وحضور مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية ومراقبين من الطرفين وتستغرق هذه العملية أربعة أسابيع أخري علي أن يتم نشر القوائم المنقحة قبل وقف إطلاق النار .

ب- المرحلة الثانية :-

وتقوم اللجنة خلالها بتحديد الهوية وإصدار بطاقات التسجيل إلي الأشخاص المدرجين علي قوائم الذين لهم حق التصويت ، كما يتم تنظيم الاجراءات المتعلقة بالطعون علي أن يتم إتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ اللجنة لمهامها في المواقع المحددة لذلك ، وتستغرق هذه العملية احدعشر أسبوعا وبعدها ينشر الممثل الخاص قائمة موحدة لجميع المصوتين المسجلين للنظر فيها وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وبعد ذلك تصدر القائمة النهائية .

10- هذا ويقوم الامين العام للأمم المتحدة بتعيين لجنة الاستفتاء بعد موافقة الجمعية العامة علي ميزانية البعثة وتكلف اللجنة بتقديم المشورة الي الممثل الخاص بشأن التدابير اللازمة لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته من دون أية قيود عسكرية أو إدارية ، وكذلك تكلف بتنفيذ الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الاستفتاء ووضع القواعد والتعليمات التي ستكون الإطار

(1)انظر:- الأمم المتحدة – الجمعية العامة – القرار رقم 45/ 21 الصادر في الدورة الخامسة والاربعون يوم 20/ 11/ 1990م.

القانوني لتنظيم وإجراء الاستفتاء.

11- هذا ويقرر الممثل الخاص بدء حملة الاستفتاء بعد أن تكون قد تأكد من أنه قد تمت إتاحة الفرصة لجميع سكان الصحراء الغربية في المشاركة في الحملة ، كما يمكن للمثل الخاص تغير الجدول الزمني إذا إقتضت الضرورة ذلك ، على أن تتم عملية التصويت داخل الإقليم فقط، على أن يتم تحديد وإنشاء العدد المناسب من مراكز الإقتراع في جميع أنحاء الإقليم وعلي أساس البيانات والمعلومات التي تم جمعها في أثناء التسجيل والإحصاء .

12- وقد تم تحديد مهمة بعثة الأمم المتحدة خلال عملية الاستفتاء في الآتي:

أ- تأكيد وتسجيل رغبات كل سكان الصحراء الغربية في العودة إلي الوطن إذا كانت لجنة تحديد الهويو قد سجلته ضمن من لهم الحق في التصويت .

ب- إصدار الوثائق اللازمة لسكان الصحراء

ت- القيام بتحديد الجهة التي ستوفر الأمن في مراكز الاستقبال التي يتم إنشاؤها في الإقليم لعودة سكان الصحراء الغربية .

13- وفي نهاية التقرير حدد الأمين العام للأمم المتحدة أربعة شروط لكي تتمكن البعثة من القيام بالمهام الموكلة إليها وقد تمثلت في الآتي :

أ- يجب أن تحظي البعثة في جميع الأوقات بدعم ومساندة مجلس الامن .

ب- يجب أن يتوافر تعاون كامل من قبل طرفا النزاع مع البعثة وخاصة بالنسبة لوقف الأعمال العدائية.

ت- لابد من كفالة تعاون ودعم كل من الجزائر وموريتانيا لجهود البعثة .

ث- لابد من توافر الموارد المالية اللازمة الكاملة وفي التوقيتات المحددة.[1]

- هذا وبعد أن بدأت بعثة الأمم المتحدة بتنفيذ مهامها والتحضير لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية والذي تحدد له أن يتم في 25 يناير 1992م كان من المعتقد أن تحسم المشكلة ، إلا أن التصعيد العسكري بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو قد أدي إلي تأجيل الاستفتاء في الصحراء الغربية للمرة الأولي ، حيث ظهر العديد من الصعوبات والعراقيل التي أعانت إجراء الاستفتاء في توقيته المحدد وتمثلت هذه الصعوبات في ما يلي

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – تقرير الأمين العام لمجلس الأمن المؤرخ في 1991/4/19م بشأن توضيح العناصر الأساسية لخطة التنفيذ وبعض التعديلات ومباشر لجنة تحديد الهوية خلال مرحلتين.

-:

1- تبادل طرفي النزاع للاتهامات حول خرق وقف إطلاق النار حيث قامت القوات المغربية بعمليات تمشيط عسكرية في المناطق المحصورة بين الجدار الأمني وحدود المغرب مع كل من الجزائر وموريتانيا وذلك ردا علي قيام حركة البوليساريو بدفع متسللين إلي هذه المناطق وقيامهم بعمليات عسكرية.

2- إعتراض المغرب علي الإحصاء السكاني الذي أجرته الإدارة الأسبانية عام 1974م وطالبت إضافة الصحراوين الذين طردوا من الصحراء ولذا قدمت المغرب قوائم جديدة تضم حوالي مائة وعشرين ألفا للمشاركة في الاستفتاء.

3- إعتراض المغرب علي إشتراك منظمة الوحدة الأفريقية في الإشراف علي عملية التحضير وإجراء الاستفتاء حيث تعتبر منظمة الوحدة طرفا غير محايد .

4- إعتراض المغرب علي سلطات الممثل الخاص للأمين العام والتي كان من هدفها مطالبة المغرب بإلغاء القوانين والإجراءات التي تعرقل سير عملية البعثة .

- هذا وعلي الرغم من أن البعثة قد تمكنت من إصدار قواعد إجراء الاستفتاء ، وقدمت إلي رئيس مجلس الأمن في 1991/11/11م وتم إعداد التعليمات لعمل تحديد الهوية ، فقد كان إختلاف حول تفسير خطة التسوية بين طرفي النزاع وخاصة فيما يتعلق بحصر القوات وعودة اللاجئين من الصحراوين إلي الإقليم ، كما واجهت لجنة تحديد الهوية صعوبات كثيرة ويرجع ذلك إلي خصائص سكان الصحراء الغربية وتقاليدهم الترحالية والهيكل الطبقي للمجتمع إضافة إلي هجرة السكان التي استمرت لأكثر من عقد بسبب المنازعات وإضافة إلي الهجرة لإسباب اقتصادية ومن ثم يصعب إجراء إحصاء شامل لسكان الصحراء بما فيهم المتغيبون عن الإقليم ، ولقد أثار هذا التقرير العديد من ردود الفعل المتباينة من قبل أطراف النزاع فالبنسبة للجزائر نقد بعث ممثلها الدائم لدي الأمم المتحدة برسالة إلي رئيس مجلس الأمن أكد فيها أن هذا التقرير يهدد مستقبل عملية التسوية في الصحراء الغربية وكذلك رفضت حركة البوليساريو هذا التقرير مستندة إلي أن التقرير قد تبني وجهة النظر المغربية بالنسبة لمسألة تحديد هوية الصحراوين الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وكذلك رفضت منظمة الوحدة الأفريقية هذا التقرير وطلبت من مجلس الامن عدم الموافقة عليه .

- وقدم الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في 1992/2/28م تقريره إلي مجلس الأمن [1] وأكد فيه علي إستمرار الإنتهاكات العسكرية بين طرفي النزاع واستمرار الخلافات بينهما أيضا بشأن معايير تحديد الهوية بسبب عدم وجود جدول زمني واقعي لتنظيم الاستفتاء وإجرائه وأوص في تقريره بالإبقاء علي المستوي الحالي لنشاط بعثة الأمم المتحدة ، علي أن تكون مهمة البعثة العسكرية قاصرة علي التحقق من وقف إطلاق النار ، كما طلب بتمديد ولاية البعثة ثلاثة شهور أخري لحل جميع المسائل العالقة وذلك لعدم التمكن من إجراء الاستفتاء الذي كان محددا له يوم 1992/1/25م ولم يتم إجراؤه بسبب الخلافات حول تنفيذ خطة التسوية ، زمن ثم بدأت الخلافات داخل الأمم المتحدة حول تعيين الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية، حيث كان هناك اتجاه يطالب بتعيين « فيرنون والترز » إلا أن حركة البوليساريو رفضت ذلك بسبب دوره السابق في الصحراء الغربية ، وفي الرابع والعشرون من مارس 1992م تم إختيار وزير الخارجية الباكستاني السابق « زادة يعقوب خان » ليشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام ولقد رحبت المغرب بذلك إلا ان حركة البوليساريو قد رفضته.

- وعثر تولي الرئيس / محمد بوضياف – الجزائر كان هناك توجه جديد للسياسة الجزائرية تجاه مشكلة الصحراء الغربية من خلال السعي لإنهاء هذه المشكلة ، ولقد أثر هذا التغير في السياسة الجزائرية علي موقف جبهة البوليساريو المتشدد تجاه عملية تحديد موقف حركة البوليساريو المتشدد تجاه عملية تحديد الهوية ، حيث تم الإعلان عن إستعداد حركة البوليساريو لتقديم تنازلات تتعلق بإعداد قوائم الاستفتاء ولكن في حدود معقولة وفي المقابل أعلن الملك الحسن الثاني آنذاك إلتزامه بالاستفتاء ، وقد انعكس هذا الانفراج علي مشكلة الصحراء الغربية وتمثل في جهود الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حيث تم إجراء العديد من المحادثات المنفردة مع كل طرف وتم خلالها التركيز علي إعداد صيغة ضمانات من أجل حماية الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجانب الذي لم ينجح في الاستفتاء ومن ثم تضمنت صيغة الضمانات لكل جانب الآتي :-[2]

(1)انظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – التقرير الذي قدمه الأمين العام د/ بطرس غالي إلي مجلس الأمن يوم 1992/2/28م بشأن معايير تحديد الهوية.
(2)انظر :- شبكة المعلومات الالكترونية الدولية يناير 2015م
مع تولي محمد بوضياف رئاسة الجمهورية الجزائرية كان هناك توجه جديد للسياسة الجزائرية تجاه مشكلة الصحراء المغربية.

1- تقدمت حركة البوليساريو بقائمتين منفصلتين للضمانات التي تطلبها ، ففي القائمة الأولي في حالة نجاحها في الاستفتاء تضمنت ما يلي :

أ- الاستقرار الإقليمي

ب- عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلدان الأخري

ت- عدم التحيز في العلاقات مع البلدان المجاورة بما في ذلك المغرب

ث- استعداداها لإقامة تعاون اقتصادي مع المغرب إلي أقصي حد ممكن ، سواء علي أساس ثنائي أو في إطار إتحاد المغرب العربي

- بينما القائمة الثانية في حالة نجاح المطالبة بالاندماج فإن حركة البوليساريو تطلب من المغرب أن تضمن الحرية والإبتعاد عم الإضطهاد والتمييز السياسي والسماح بحرية الهجرة .

2- ومن ثم تقدمت المغرب بقائمة ضمانات أكدت فيها أنه في حالة إستقلال الصحراء تتعهد المغرب بتنفيذ كل التعهدات الدولية وعدم القيام بأعمال تضر بكرامة الغير ، كما تلتزم المغرب بضمان التأسيس السلمي ، وفي حالة إندماج الصحراء مع المغرب أكدت علي توفير الضمانات التي التي تطلبها حركة البوليساريو من ظاجل عدم الإضطهاد وعدم التميز وحرية الحركة بالإضافة إلي إصدار عفو عام.[1]

- هذا وفي الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر القرار رقم 25/47 في 1992/11/25م وتم خلاله تأييد رأي الأمين العام الخاص بضرورة التقيد بوقف إطلاق النار والامتناع عن أي تصرف إستفزازي يعرض خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة للخطر ، كما أعربت الجمعية العامة عن أملها في تعاون طرفي النزاع بشكل كامل مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في الجهود التي يبذلانها من أجل تحقيق تقدم سريع في خطة التسوية ، كما طلبت من اللجنة الخاصة المعنية بمجال تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في مشكلة الصحراء الغربية مع وضع عملية الاستفتاء في الاعتبار علي أن تقدم تقريرها إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعون.

- هذا وقد تقدم الأمين العام للأمم المتحدة في 1993/1/21م بتقرير إلي مجلس الأمن أوضح فيه الانشقاق السياسي القائم بين المغرب وحركة البوليساريو حول عملية تحديد الهوية ذلك أن وجهة النظر المغربية تؤكد علي أنه من حق جميع الصحراويين المشاركة في الاستفتاء ولذا يجب معاملة الصحراويين الذين لم يشملهم التعداد الذي أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م علي قدم المساواة مع الذين شملهم التعداد بينما رفضت حركة

(1)انظر:- القرار رقم 25/47 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25/ 11/ 1992م.

البوليساريو ذلك واكدت أن الصحراويين الذين لم يشملهم التعداد ، فيجب أن يشكلوا الحالات الاستثنائية ، وبذلك يتضح الانشقاق السياسي بين الطرفين حول صحة الطلبات المقدمة للمشاركة في الاستفتاء ، فحركة البوليساريو تصر علي الدليل المكتوب والذي يتمثل في الوثائق الصادرة عن الإدارة الأسبانية عام 1974م أو قبلها ، بينما تؤكد المغرب بأنه في المجتمع البدوي التقليدي يجب المساواة بين الشهادة الشفوية وبين الوثائق الرسمية بغض النظر عن مصدرها ، ولقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عدة خيارات تتعلق بعمال البعثة وهي :-

1- الاستمرار في إجراء المحادثات وتكثيفها إن أمكن علي الرغم من أن إحتمال النجاح ضئيل .

2- التنفيذ الفوري لخطة التسوية علي أساس التعليمات باستعراض طلبات الاشتراك في الاستفتاء من دون تعاون من أحد الطرفين .

3- الأخذ بنهج بديل لا يستند إلي خطة التسوية .[1]

- كما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 809 في 2 مارس 1993م والذي تضمن مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتكسيف الجهود لإيجاد الحلول للمسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق معايير أهلية الصحراويين وفقاً للمعايير التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ 1993/1/21م وأيضا طلب مجلس الأمن إستمرار مشاورات الأمين العام التي حددها مع طرفي النزاع للبدء في تسجيل الناخبين بدءا بالقوائم المستكملة لتعداد عام 1974م علي أن يقدم الأمين العام تقريرا لا يتجاوز مايو 1993م عن إحتمالات وأساليب إجراء الاستفتاء بغية أن يتم الاستفتاء في موعد غايته نهاية عام 1993م.[2]

- هذا وقد بدأ الأمين العام للأمم المتحدة في 31 مايو عام 1993م جولة في المنطقة في إطار سعيه لإيجاد الحلول المثابية لتنفيذ مخطط التسوية ، حيث سعي إلي خلق المناخ المناسب للتفاهم بين طرفي النزاع ومن ثم وجه الدعوة إلي عقد لقاءات في مدينة العيون خلال يولية 1993م وفي مدينة نيويورك خلال أكتوبر 1993م إلا أنه في إجتماع العيون طلبت حركة البوليساريو من المغرب أن يمثل الوفد أعضاء من الحكومة المغربية ، لكن المغرب شكلت وفدها من شيوخ القبائل الصحراويين ومن أعضاء المجلس الإستشاري للصحراء ومع هذا الانشقاق والتباين في مواقف طرفي النزاع حدد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلي مجلس الأمن في 1993/7/28م موقفا طرح فيه الحل التوفيقي الذي عرضه علي الطريق

(1)انظر؛- تقرير الامين العام للأمم المتحدة الذي قدمه لمجلس الأمن في 1993/1/21م والذي تضمن عدة خيارات تتعلق بعمل البعثة حول عملية تحديد الهوية (الأمم المتحدة: نيويورك يناير 1993م)

(2)انظر:- القرار رقم 809 الصادر عن مجلس الأمن في الثامن من مارس 1993م المتعلق بتفسير وتطبيق معاييرأهلية الصحراويين,«نيويورك, 2 مارس 1993م»

والذي يتعلق أساسا بمعايير الأهلية للإشتراك في الاستفتاء وتحدد الحل علي الوجه التالي :-

1- الأشخاص الذين ترد أسماؤهم في قائمة تعداد عام 1974م كما نقحتها لجنة تحديد الهوية إستنادا للمعلومات التي قدمها كلا الطرفين .

2- الأشخاص الذين كانوا يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية وقت إجراء تعداد عام 1974م ولم يتم إحصاؤهم ، عليهم أن يثبتوا أنهم أفراد من من إحدي الأفخاذ الصحراوية التي شملها تعداد عام 1974م وأنهم كانوا يقيمون في الإقليم وقت إجراء التعداد.

3- أفراد الأسرة من الدرجة الأولي من المجموعتين الأولي والثانية الأب والأم والأبناء بعد أن يثبتوا صلة القرابة من الدرجة الأولي مع للإشتراك في الاستفتاء

4- الأشخاص الذين ينحدرون من أب صحراوي مولود في الإقليم إذا لم تنطبق عيهم المعايير الثلاثة السابقة يمكنهم الاشتراك في الاستفتاء علي أساس أنهم لم يكونوا في الإقليم وقت إجراء الاستفتاء أو أنهم عجزوا عن إثبات أنهم كانوا موجودين في الإقليم وقت التعداد.

5- الأشخاص وأفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلي الإقليم والذين أقاموا فيه لفترة ستة سنوات متواصلة ولفترات متقطعة قوامها إثنتي عشرة سنة قبل ديسمبر 1974م وينطبق هذا المعيار علي الأشخاص الذين لم تشملهم المعايير السابقة .

6- هذا ويتم إثبات الأحقية في الاستفتاء من خلال الوثائق التي تشمل جوازات السفر وبطاقات الهوية والسجلات العائلية وشهادات الميلاد وعقود الزواج المشمولة في تعداد 1974م ، الإدلاء بشهادتهم أمام لجنة تحديد الهوية وذلك دعما للطلبات الفردية للإشتراك في الإستفتاء.[1]

7- تكلف لجنة تحديد الهوية بوضع القائمة النهائية للمؤهلين في الاشتراك في الاستفتاء من أهالي الصحراء تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وتتشكل لجنة تحديد الهوية من الآتي:

أ- المكاتب المحلية للجنة تحديد الهوية المكلفة بتحديد الهوية وتسجيل الناخبين إضافة إلي التحقق في الطعون.

ب- اللجنة المركزية لتحديد الهوية ومهمتها البت بصورة نهائية في الطعون ، ويمكن أن تنشئ لجانا فرعية لمساعدتها .

- هذا وقد وافق مجلس الأمن في 1993/8/4م علي تقرير الأمين العام

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن , تقرير الأمين العام في 1993/7/28م والذي طرح فيه الحل التوفيقي الذي عرضه علي طرفي النزاع والذي يتعلق بمعايير الأهلية للاشتراك في الاستفتاء ,(نيويورك : 1993/7/28م)

للأمم المتحدة ، ورحب بإلتزام طرفي النزاع (المغرب – حركة البوليساريو) بتنفيذ خطة السلام بكاملها وخاصة بعد أن وافقوا علي الحل التوفيقي المتعلق بتطبيق معايير تحديد الهوية ، كما اعتبر المجلس أن المباحثات المباشرة بين طرفي النزاع والتي تمت خلال الفترة من 17-19 يوليو عام 1993م تطور إيجابي نحو إنهاء النزاع ، وبعد أن عقد العديد من اللقاءات بين مندوبي الأمم المتحدة وطرفي النزاع إذ قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره في 1993/11/24م بشأن موقف طرفي النزاع من الحل التوفيقي الذي إقترحه الأمين العام ، وعلي الرغم من وجود معارضة من الجانبين فقد وافقا علي إعتبار الإنتماء إلي بطن فرعي صحراوي موجود في الإقليم شرطا مسبقا للأهلية طبقا لأي من المعايير التوفيقية السابقة ولذلك تحدد أن يضم جمهور الناخبين المحتملين أفراد جميع البطون الفرعية والقبلية الصحراوية دون سواها والتي كانت ممثلة في تعداد 1974م بصرف النظر عن تعداد أفراد هذه البطون الفرعية الذين أحصوا في تعداد 1974م ، ومن ثم أوضح الأمين العام في تقريره أن المشكلة التي تواجه تحديد الهوية هي عدم تعريف الشعب الصحراوي ، حيث أن مسألة تحديد من هو الساكن الأصلي ومن هو ليس بالساكن الأصلي أصبحت أمرا معقدا ، ونظرا لعم التمكن من إنهاء مسألة تحديد الهوية ، فقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة من مجلس الأمن تمديد ولاية اللجنة إلي عام 1994م علي أمل إجراء الاستفتاء في منتصفه ، ومن ثم وافق مجلس الأمن علي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 1993/12/6م .[1]

رابعا : خيارات الأمين العام الثلاثة الصعبة أمام مجلس الأمن :

- يمكن القول أنه منذ بداية عام 1994م سعت الأمم المتحدة إلي تفعيل خطة التسوية وذلك من خلال عدة جولات لممثل الأمين العام إلي عواصم أطراف النزاع والدول المعنية بالنزاع وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقرير إلي مجلس الأمن في العاشر من مارس عام 1994م أكد فيه أن المهمة العسكرية للبعثة تقتصر علي رصد وقف إطلاق النار فقط ، كما أن ولاية وحدة الامن التابعة للبعثة تمثلت في المحافظة علي النظام في مكاتب تحديد الهوية والتسجيل ومراقبة نشاطات قوات الشرطة المدنية ، إلا أن جبهة البوليساريو كانت متشككة في عمل لجنة تحديد الهوية خاصة حيال الحل التوفيقي بشأن تفسير وتطبيق معايير وطرق تحديد هوية الناخبين المحتملين.

- وفي هذا الإطار فقد حدد الأمين العام الخيارات الثلاثة الصعبة بشأن النزاع أمام مجلس الأمن

(1)انظر:- تقرير الأمين العام لمجلس الأمن يوم 1993/11/14م بشأن موقف طرفي النزاع من الحل التوفيقي

وقد تمثلت هذه الخيارات الثلاثة في الآتي :-

1- الخيار الأول :- يقرر مجلس الأمن إجراء الاستفتاء بغض النظر عن تعاون طرفي النزاع ، علي أن تقوم لجنة تحديد الهوية بتحليل بيانات مقدمي الطلبات ، ونشر نتائج التحليل خلال الفترة من مارس وحتي مايو 1994م وإعتبارا من الأول من يونية عام 1994م تبدأ اللجنة بتحديد هوية الأشخاص المؤهلين للإشتراك في الاستفتاء وتسجيلهم بصفة ناخبين مؤهلين للإنتخاب ، وتنتهي اللجنة من أعمالها في سبتمبر 1994م وبموافقة الأمين العام للأمم المتحدة علي القائمة النهائية للناخبين يتم نشرها.

2- الخيار الثاني :- يصدر مجلس الأمن قرارا ينص علي مواصلة لجنة تحديد الهوية لعملها علي أن تنتهي في الثلاثون من يونية عام 1994م وخلال هذه الفترة تقوم اللجنة بتحليل جميع الطلبات وتحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم ، ويتم ذلك علي أساس الاقتراح التوفيقي وخطة التسوية وخلال هذه الفترة تواصل الأمم المتحدة جهودها للحصول علي التعاون اللازم من كلا الطرفين ، وفي نهاية الفترة يقرر مجلس الأمن أسلوب العمل للمرحلة التالية .

3- الخيار الثالث :- يعلن مجلس الأمن أنه في الوقت الراهن لا يمكن تحقيق تعاون بين طرفي النزاع لإنجاز عملية التسجيل وتحديد الهوية ، ويقرر إما إنهاء عملية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بأكملها علي مراحل وفي غضون إطار زمني محدد أو إيقاف عملية التسجيل وتحديد الهوية مع الإبقاء علي وجود عسكري محدد للأمم المتحدة للإشراف علي إقتراح وقف إطلاق النار .[1]

- هذا وفي 1994/3/23م أصدر مجلس الامن بالإجماع قراره رقم 907 لسنة 1994م وتضمن موافقته علي تقرير الامين العام المؤرخ في العاشر من مارس عام 1994م ، كما عبر عن قلقه بسبب تأخر عمل لجنة تحديد الهوية ، كما وافق علي الخيار الثاني وطلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم تقريره في فترة لا تتجاوز الخامس عشرة من يوليو 1994م عن مدي التقدم في عمل لجنة تحديد الهوية والجوانب الأخري من خطة التسوية ، وكان المغرب قد أعلن مسبقا عن موافقته علي الخيار الأول بينما قبلت حركة البوليساريو البدء في عملية تسجيل الصحراويين المقيمين بمنطقة « تندوف» لاستكمال إجراءات تحديد الهوية.

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الامن , تقرير الأمين العام إلي مجلس الامن في العاشر من مارس 1994م بشأن تحديد الامين العام لثلاثة خيارات أمام مجلس الامن (نيويورك: 1994/3/10)

- هذا وقد اقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ 1994/7/15م أن يكون موعد إجراء الاستفتاء في الحادي والثلاثون من أغسطس عام 1994م وتضمن التقرير بعض النقاط الرئيسية التي تمثلت في تخفيض القوات المغربية المرابطة في إقليم الصحراء وتبادل الأسري والأفراج عن السجناء السياسين ، كما تم تحديد أول أكتوبر 1995م لبدء الفترة الإنتقالية وكذا الإشارة إلي إشراك ممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية في مراقبة تنظيم وإجراء الأستفتاء وكذا في اعمال لجنة تحديد الهوية ولجنة الاستفتاء هذا وتحفظت المغرب علي تقرير الامين العام حيث انتقدت المواقع التي اقترحها لحصر قوات جبهة البوليساريو فيها ، كما اعترضت أيضا علي إشراك ممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية في لجنة تحديد الهوية بينما اعترضت جبهة البوليساريو علي حمل ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية بطاقات تحمل اسم بعثة الأمم المتحدة وليس اسم منظمة الوحدة الأفريقية وأدت هذه التطورات إلي ان يصدر مجلس الأمن في 1994/11/15م بيانا يعبر فيه عن قلقه تجاه بطء عملية تحديد الهوية وبعد إصدار هذا البيان أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن الاستفتاء في الصحراء الغربية سيتم في أكتوبر 1995م.[1]

- هذا ومع تولي السيد / كوفي عنان لمهام منصبه أمين عام للأمم المتحدة قدم تقريرا إلي مجلس الأمن في الخامس من مايو عام 1997م أعلم فيه المجلس بانه عين « جيمس بيكر» وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوثا شخصيا له لشئون الصحراء الغربية ليسهم في دفع أزمة الصحراء إلي الامام ويكون منوطا به التوفيق بين طرفي النزاع وتذليل العقبات التي تعترض الاستفتاء مع منحه الضوء الاخضر للبحث عن حل آخر إذا تعذر تنظيم الاستفتاء ، وباعتبار « جيمس بيكر » محنك سياسي علي المستويين الداخلي والخارجي ، فعلي صعيد السياسة الداخلية هو مخصص في إدارة الحملات الإنتخابية إذ قاد الحملات الإنتخابية لثلاثة رؤساء هم :جيرالدفورد ورونالد ريجان وجورش بوش ، وعلي صعيد السياسة الخارجية عمل خلال فترة ريجان كبيرا للموظفين في البيت الأبيض وعضوا في مجلس الامن القومي وإختاره الرئيس بوش ليكون وزيرا للخارجية في حكومته وليصبح وزير الخارجية الحادي والستين للولايات المتحدة الأمريكية في فترة تعد من الفترات الحرجة التي واجهت السياسة الأمريكية وهي فترة حرب الخليج الثانية فكان له دور فعال في إدارتها بنجاح .

- هذا ةقد بدء المبعوث « جيمي بيكر » زيارته للمنطقة ومقابلة أطراف النزاع في إبريل 1997م وتمكن من إجراء مفاوضات مباشرة مع كلا الطرفين مستخدما منهجية إستندت إلي الأتي :-

1- استكمال ما سبق من جهود

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – قرار مجلس الامن رقم 907 لسنة 1994م الذي تضمن موافقة مجلس الأمن علي تقرير الامين العام المؤرخ 1994/3/10م الذي عبر عن قلقه بسبب تأخر عمل لجنة تحديد الهوية , كما وافق علي الخيار الثاني.(نيويورك: مارس 1994)

2- السرية التامة في المفاوضات وعدم الإعلان عن ماتم الاتفاق عليه
3- إتباع منهج الخطوة خطوة في إطار استراتيجية أشمل
4- في حالة فشل جهوده يحدد علنا المسئول عن إجهاض التوصل إلي تسوية

- هذا وقد قام مستر « جيمس بيكر » بتوجيه دعوة لأطراف النزاع إضافة إلي الجزائر وموريتانيا لإجراء مباحثات مباشرة وسرية في 23/ 1997/6م بلشبونة ، وخلال هذه الجولة أنهي بعض المشاكل المتعلقة بعملية تحديد الهوية بين طرفي النزاع وفي الجولة الثانية من المحادثات المباشرة التي تمت خلال الفترة من 19-20 يوليو 1997م إتفق علي إنهاء بعض القضايا المتعلقة بتحديد وكذلك إتفق علي أن تبدأ مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالأعداد لعملية عودة اللاجئيين إلي وطنهم ، وفي الجولة الثالثة من المفاوضات المباشرة في لشبونة في 29/ 1997/8م إتفق علي تخصيص القوات المغربية وإبقائها داخل معسكراتها بشرط ألا تزيد عن ألفي فرد داخل المعسكرات الموجودة في إقليم الصحراء الغربية وحوالي مائتي فرد في موريتانيا وما يزيد عن ذلك يبقون في الجزائر وأيضا إتفق علي إعادة جميع أسري الحرب إلي وطنهم مع الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسين الصحراويين ، وفي الجولة الرابعة من المفاوضات والتي تمت في هيوستن خلال الفترة من 14-16 سبتمبر 1997م وإتفق فيها علي الإلتزام بتنفيذ الاتفاقات السابقة إضافة إلي إلتزام الأمم المتحدة بتنفيذ إستفتاء حر وأيضا وافق الطرفان علي أن الممثل الخاص سيحدد موعد بداية حملة الاستفتاء عند تنفيذ كل الالتزامات واتفق علي أن يخول الممثل الخاص سلطة إصدار اللوائح المنظمة لتنفيذ الاستفتاء كما يحق للطرفين المشاركة في حملة الاستفتاء بحرية ، كما اتفق علي حظر حيازة أي سلاح في أثناء حملة الاستفتاء ولا يجوز عقد أو تنظيم إجتماعات أو مظاهرات لأكثر من ثلاثين فردا بدون إذن كتابي مسبق ، كما إتفق علي دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة عملية الاستفتاء وفقا لخطة التسوية.

- هذا وقد أدي تجدد الانشقاق حول تحديد الهوية إلي إستمرار عملية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وبذلك أصبحت مشكلة تحديد الهوية للصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير هي موضوع الانشقاق الرئيسي بين طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) كما أدت العقبات التي واجهت بإتمام عملية تحديد الهوية إلي إستحالة إجراء الإستفتاء ومن ثم تقدم الامين العام بتقريره إلي مجلس الأمن تضمن إقتراحه بتأجيل الاستفتاء إلي ديسمبر 1999م.

- هذا وفي 17 من ديسمبر 1998م أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1215 لسنة 1998م والذي فيه بالإجماع علي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتي 1999/1/13م وطلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير كل شهر حول التطور في تنفيذ خطة التسوية وعن

الحالة في الصحراء الغربية ومن ثم نتج عن ذلك تأجيل موعد تنفيذ الاستفتاء إلي مارس ألفين ومنذ ذلك التاريخ بدأ يتضح جليا الانشقاق السياسي غير المعتاد في مناقشات أعضاء مجلس الأمن بشأن النزاع حول الصحراء الغربية ولم يكن غياب الاجماع في صدور القرارات بسبب الانشقاق السياسي علي تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة والمشكلة من ثلثمائة وعشرة فردا ولكن انعكاسا لاستياء بعض أعضاء مجلس الأمن من التاخير المستمر لإجراء الاستفتاء بسبب الانشقاق بين طرفي النزاع علي قوائم تحديد الهوية ، ومع ذلك فإن ممثلي حركة البوليساريو ما زالوا متمسكين بإجراء الاستفتاء لحل النزاع في الصحراء الغربية إلا إنها بسبب إعتراضاتها المتكررة علي قوائم تحديد الهوية تسبب في تعطيل تنفيذه .[1]

خامسا: الخيارات الأربعة التي طرحتها الأمم المتحدة لحل النزاع :

(1) هذا وقد أعلنت حركة البوليساريو في يناير 2001م إنهاء حالة الحرب وانها تستطيع إستئناف عملياتها العسكرية دون أن توجه إنذارا كما أكدت المغرب من جانبها أنها سوف تقوم بالرد وبشدة علي أية هجمات من الممكن ان تشنها حركة البوليساريو علي المحافظات الصحراوية والتي تعتبرها المغرب جزءا من سيادتها علي أراضيها ، وفي هذا الإطار وجه مستر« كوفي عنان » في الثاني والعشرون من فبراير عام 2001م إنذارا للمغرب لأن تقدم خلال شهرين مشروع طريق ثالث بشأن النزاع الصحراوي ونضع طرفي النزاع بالتوصل لحل سياسي للنزاع بعد فشل المفاوضات حول إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم الصحراوي والحل الذي تؤيده الأمم المتحدة هو منح إستقلال واسع النطاق للإقليم تحت السيادة المغربية وبالفعل فإن المغرب تمضي قدما في برنامج لا مركزية البلاد الذي ينفذ في المنطقة المسماة (محافظات الجنوب).

- وفي حالة فشل هذا المشروع فإن هذا المشروع فإن بعثة الأمم المتحدة لإعداد الاستفتاء ستبدأ بصورة عاجلة في إعادة النظر في الالتماسات المطالبة باستئناف عملية تحديد الهوية الصحراوية مهما استغرق ذلك من وقت حيث توقفت عملية تحديد الهوية بسبب آلاف الطعون التي تقدمت بها المغرب من خلال مرشحيها لإدراجهم في التعداد والذي رفضت الأمم المتحدة إدراجهم ، ومما هو جدير بالذكر فأن الطريق الثالث للحل ستشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة فرنسا وأسبانيا ويعتبر حلا محتملا لإنهاء النزاع الصحراوي ، أما حركة البوليساريو فقد تمسكت برغبتها في تقرير مستقبل الإقليم من خلال صناديق الأقتراع ، كما إنها قررت إنهاء وقف

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الامن – القرار رقم 1215 لسنة 1998م الصادر في 1998/12/17م الذي وافق فيه مجلس الأمن علي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتي 1999/1/13م وتقديم الامين العام للأمم المتحدة تقرير شهري عن التطور في تنفيذ خطة التسوية (نيويورك : 1998/12/17)

إطلاق النار المفروض في المنطقة منذ عام 1991م مما يعني إندلاع مواجهات جديدة في الوقت الذي كانت تحتفل فيه بالذكري الخامسة والعشرون بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية.

- وفي التاسع والعشرون من يونية عام 2001م قدم مستر « جيمس بيكر » مشروع اتفاق الحكم الذاتي وتبناه مستر « كوفي عنان » ودعمه في مجلس الامن لإنهاء الانشقاق السياسي القائم بين طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) ودعا مستر كوفي عنان الاطراف المعنية لاغتنام هذه الفرصة خاصة بعد ما جاء في تقرير « جيمس بيكر» حول وجود شكوك في إمكان تطبيق الخطة الأصلية لإحلال السلام وقدم بديلا لذلك حلا سياسيا يقضي بإقامة الحكم الذاتي الموسع علي ان يتم إجراء استفتاء في المنطقة بعد مرور خمس سنوات لتحديد مصير الإقليم الصحراوي نهائيا ، ويتضمن الحل السياسي الذي اقترحه مستر بيكر بانتخاب مجلس تنفيذي يكون بمثابة حكومة محلية وآخر تشريعي يكون بمثابة برلمان محلي تكون له صلاحيات موسعة في إدارة هذه الاراضي باستثناء الشئون الخارجية والدفاع ، وفي غطار حفظ ماء الوجه للبوليساريو تقرر أن تشارك في إنتخابات البرلمان المحلي لائحة المصوتين التي كانت الوبليساريو والجزائر قد قبلتها في نطاق مسلسل تحديد الهوية حتي 2001/10/31م وهي كانت تضم حوالي ثمانون ألف ناخب ، ويتضمن الحل السياسي أمورا جوهرية تجعله يحظي بالقبول المغربي وهي :-

أولا :- عدم قيام دولة تفصل بين المغرب وموريتانيا وبالتالي نسف فكرة البوليساريو حول تقرير المصير من أساسها .

ثانيا:- ستحتفظ المغرب بكل مظاهر السيادة في المنطقة مثل العلم – الجمارك – العملة – الاتصالات – وشئون الدفاع وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الاجنبية.

- هذا وبعد موافقة مجلس الأمن علي الخطة سيرعي مستر «بيكر» محادثات مباشرة خلال خمسة أشهر علي اتفاق علي تفاصيل الحل من جميع الأطراف باعتبارها أطرافا معينة وليست مهتمة بمعني آخر فإن المفاوضات ستكون رباعية بين المغرب والجزائر والبوليساريو وموريتانيا وهكذا ستشارك الجزائر كطرف معني بالأزمة بعدما كانت تحضر كمراقب .

- إلا أنه في 2002/2/19م قدم مستر « كوفي عنان » تقريرا لمجلس الأمن عن إقتراح حل[1] رابع تقدمت به الجزائر ويقضي بتقسيم السيادة علي الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو وسارعت المغرب بالإعلان عن رفضها القاطع لهذا الإقتراح واتهمت الجزائر بعرقلة تسويةهذا النزاع وردت

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – التقرير الذي قدمه الأمين العام في 2002/2/19 عن إقتراح الجزائر بالحل الرابع بتقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو (نيويورك: 2002/2/19)

الجزائر بأن الرفض المغربي يعوق الجهود الدولية واستنفرت المغرب جهودها الدبلوماسية والاعلامية لتأكيد الرفض في حين قرر الرئيس الجزائري « عبد العزيز بوتفليقه » في سابقة هي الأولي من نوعها المشاركة الشخصية له في إحتفالات تخليد ذكري تأسيس حركة البوليساريو في « تندوف » فوق التراب الجزائري وقدم الرئيس بوتفليقه بذلك إشارة واضحة لدعم الجزائر لجبهة البوليساريو التي تجعل من مدينة تندوف قاعدة رئيسية لها .

- وعلي الجانب الاخر وفي المواجهة قام العاهل المغربي الملك «محمد السادس» بجولة في كل من مدينتي «العيون» و«الداخلة» وهما من كبريات مدن الإقليم الصحراوي وترأس بمدينة الداخلة مجلسا وزاريا تمت المصادقة فيه علي مشاريع قوانين تتعلق بتنظيم الانتخابات التشريعية المرتقبة اجراؤها بالمغرب ومن بينها الصحراء الغربية خلال شهر سبتمبر 2002م كما تمت المصادقة فيه علي إنشاء وكالة تنمية أقاليم المحافظات الجنوبية وهي وكالة أكدت عنها مصادر مغربية أنها ستدعم جهود التنمية في الإقليم الصحراوي ، هذه هي المرة الاولي التي يترأس فيها العاهل المغربي مجلس الوزراء بهذه المنطقة ويتزامن مع ردود الفعل التي خلفها تقرير السكرتير العام « كوفي عنان » آنذاك كما تؤكد مصادر مغربية تمسك المغرب بسيادته علي أراضيه في حين انتقدت مصادر إعلامية جزائرية هذه الزيارة بشدة .

- وفي هذا الإطار فقد طرحت الأمم المتحدة أربعة اختيارات صعبة لم تحظي بموافقة أطراف النزاع الرئيسي وهما المغرب والبوليساريو وايضا الجزائر كطرف معني بهذه الأزمة وتشمل الآتي :

1- إستئناف جهود الأمم المتحدة اتنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة للنزاع بما يعني إعادتها إلي نقطة الصفر

2- الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي

3- الحكم الذاتي لإقليم الصحراء (إقتراح مست بيكر)

4- تقسيم الصحراء بين المغرب وحركة البوليساريو (إقتراح جزائري)

- هذه الحالة من الانشقاق السياسي علي تصور الحل المقبول الذي يمكن أن توافق عليه أطراف النزاع يجعل فكرة طرح حل خامس أمرا واردا مما يجعلنا نتناول مبادرة الحكم الذاتي عام 2006م وهي مبادرة طرحها العاهل المغربي الملك محمد السادس وهي مبادرة جديدة لقيام حكم ذاتي بالصحراء الغربية تحت السيادة المغربية وأيضا المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع ، أما الاقتراح بإنهاء فترة عمل قوات الطوارئ الدولية وإعلان فشل الأمم المتحدة في التوصل لحل النزاع فهو حل غير مألوف

ويمثل خروجا علي معطيات النظام الدولي .[1]

(2) هذا وفي السادس من نوفمبر عام 2006م قد أعلن الملك«محمد السادس» أنه بغرض إيجاد حل سياسي لمشكلة الصحراء الغربية وان المغرب بصدد وضع صيغة مقترحة للحكم الذاتي وفي إطار هذه الصيغة سيتاح لإهالي الصحراء الغربية إنتخاب حكومة محلية لإدارة شئون الإقليم ويبقي للمغرب السيطرة علي شئون الدفاع والشئون الدبلوماسية وغيرها من مهام سيادة الدولة . وفي الأعتقاد المغربي أن الحكم لذاتي يرضي تطلعات الصحراويين وسينهي حالة الصراع مع عدم تخلي المغرب عن سيادتها علي الإقليم الصحراوي وأن هذه المبادرة تأتي في إطار اللامركزية التي عممها المغرب في مختلف المناطق ، وان الإطار المطروح لا يعد استقلالا حقيقيا ولكنه يدخل في إطار الإدارة المحلية الذي توسعت فيه المغرب تحقيقا للامركزية وأن الاطراف الإقليمية والدولية يمكنها أن تتقبل هذه المبادرة وأن تحظي بالتأييد لكونها تحقق طموحات الصحراويين وامالهم.

- هذا وقد تركزت تطورات المبادرة المغربية علي محاور أساسية لعل أهمها الاتصالات الدبلوماسية السرية بين طرفي النزاع تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والجنوح الي التهدئة في العلاقات المغربية الجزائرية بالإضافة الي دمج بعض الشخصيات القيادية في حركة البوليساريو بتعينهم في مناصب ووظائف بأجهزة الدولة .

- كما أن من أسباب طرح المبادرة المغربية هو أن المغرب قد حاول من خلال طرحه المبادرة إظهار أن المغرب لا يعارض الحلول الدولية السلمية وأن يطرح جدول اعمال مستقبلي للتفاوض ، وان ما يحاول المغرب تأكيده هو انه لا يتخوف من الذهاب للامم المتحدة لعرض قضيته وانه يتماشي مع الحلول التي يتقبلها المجتمع الدولي ، وانه يحاول وضع أسس للتفاوض ، أما في حالة رفض حركة البوليساريو للأطروحات المقدمة ، فيكون المغرب قد أظهر أنها تقف حجر عثرة أمام محاولات السلمية لحل القضية ، وفي كلتا الحالتين فهو قد قدم حلا لا ينتقص من سيادته علي الأراضي الصحراوية ، ولم يتنازل عن جزء من أراض يعتبرها من ترابه الوطني وان كل ما قدمه هو أسلوب للإدارة المحلية داخل الإطار العام للدولة المغربية.

(1)انظر:- هناء سيد محمود – قضية الصحراء الغربية – مراحل تطور 1990م – 2002م مرجع سبق ذكره ص 36-45

أ- مواقف أطراف النزاع من المبادرة المغربية :-

موقف حركة البوليساريو :- إذ تفضل حركة البوليساريو إستمرار جمود الموقف وقد ظهر ذلك من خلال الاجابة عن سؤال وجهه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لبعض المسئولين في حركة البوليساريو ، كما أن المبادرة المغربية للاستقلال الذاتي قد تعرضت لانتقادات من حركة البوليساريو واعلن وزير خارجية الحكومة الصحراوية « محمد سالم » أنه اقتراح باطل واستفزازي .

موقف موريتانيا :- أكدت موريتانيا أن وجود النزاع واستمرار الصراع يعرقلان جهود التنمية في المنطقة ولابد من وجود حل مغاربي لأزمة الصحراء الغربية.

موقف الجزائر :- يعد موقف الجزائر ولفترة طويلة مرتبطا بهواجس أمنية حدودية تتزايد في ضوء الاتهامات المتبادلة بينها وبين المغرب ، وتظهر في شكل تشديد الاجراءات الامنية بالمناطق الصحراوية وزيادة نظم المراقبة على الحدود ونشر قوات عسكرية في بعض مناطق الحدود المشتركة،وتلاحظ انه بعد الطرح المقترح لمنح المنطقة الصحراوية الاستقلال الذاتي إستمرار التخوف الجزائري دون تصعيد مما يعني إنتظار الجزائر للخطوة التالية من المغرب .

ب- موقف الأمم المتحدة من المبادرة المغربية :-

إن طرح مبادرة الحكم الذاتي المغربية قد حظيت بموافقة الأمم المتحدة نظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة على التقدم في طريق الحل ، هذا ما اوضحه الأمين العام للأمم المتحدة من خلال بعثته في المنطقة والتي استمرت لمدة عام والتي خرج منها بأن حركة البوليساريو تفضل استمرار جمود الموقف وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عودة الصراع المسلح ، كما تم المبعوث الشخصي للأمين العام بإجراء مشاورات مع كل من أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الفترة من 17-29 سبتمبر عام 2006م وتعرف على مواقفهم بشأن كيفية الخروج من الازمة والذي لخصه في ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع [1] 0 المغرب –

(1)انظر:- الامم المتحدة – مجلس الامن – تقرير الامين العام حول مبادرة الحكم الذاتي المغربي عام 2006م والمتضمن ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع (نيويورك : 2006)

البوليساريو) كما عرض عليهم المقترح المغربي بالاستقلال الذاتي وقد تمثلت المفاوضات المباشرة علي الوجه التالي :-

اتسمت هذه المرحلة بإنتهاء ولاية الامين العام للأمم المتحدة « كوفي عنان » وتولي مستر (بان كي مون) منصب السكرتير العام للأمم المتحدة ويلاحظ أن فترة الأمين العام الحالى «بان كى مون » قد تميزت بجولت مفاوضات مباشرة بين اطرفى النزاع (المغرب وحركة البوليساريو) ففى 2007/3/8 أرسل أمين عام جهة البوليساريو وثيقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلخص موقف البوليساريو من مبادرة الحكم الذاتى المغربي فى إطار سيادة المغرب على الصحراء الغربية، وأوضحت الوثيقة أن مشكلة الصحراء الغربية تعد بمثابة مسألة لتصفية الأستعمار ولذلك ينبغى حلها على أساس مبدأ حق تقرير المصير من خلال إجراء إستفتاء.

- وفى 2007/3/19 م سلم وزير خارجية الجزائر رسالة من الرئيس الجزائرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة وشددت الرسالة على مسئولية الأمم المنحدة تجاه شعب الصحراء الغربية وإلتزامها بتنفيذ إنهاء الأستعمار من خلال إجراء إستفتاء حر لتقرير مصير شعب الصحراء.

- هذا وقد زار وفد مغربي رفيع المستوى باريس وواشنطن من أجل التائيد الدولى لموقف المغرب وقد وصفت باريس الخطة المغربية بأنها خطة بناءة ودعت الأطراف إلى التعاون معاً لحل النزاع أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد صرحت بأنها تنتظر الصبغة النهائية المغربية التى سوف ترفع إلى مجلس الأمن.

- كما صرح أحد أعضاء البرنمان الأسبانى أن الخطة المغربية للحكم الذانى تتهك القواعد والمبادىء التى تطبقها الأمم المتحدة، حيث تتعارض مع مبأ>ى القانون الودلى والشريعة الدولية وخاصة مبدأ حق تقرير المصير، ومبدأ جواز الأخذ بالمقترحات أحادية الجانب.

- كما سلم ممثل جبهة البوليساريو نيويورك رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى 2007/4/10م تتضمن مقترحاً مقدماً من الجبهة لإيجاد حل سياسى بالتراضي ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، ثم حدد مجلس الأمن القرار رقم 1754 فى 2007/4/30م رحب فية بالجهود المغربية للتسوية وطالب طرفى النزاع بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع وضع هذه المفاوضات تحت رعاية وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية حتى 2007/10/31م[1]

1- الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة لأطراف النزاع:

(1) إنظر:ـ الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن / قرار مجلس الأمن رقم 1754 الصادر فى 2007/4/30م بشأن مواقف أطراف النزاع من أزمة الصحراء الغربية والترحيب بالجهود الغربية للتسوية وطالب طراف النزاع بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع وضع المفاوضات تحت رعاية (نيويورك : 2007/4/30م)

- إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1754 الصادر في 2007/4/30م وجه السيد الأمين العام للأمم المتحدة رسالة فى كل من المغرب وحركة البوليساريو وإلي الجزائر وموريتانيا بوصفهما دولتى جوار لارسال مفد بينهم إلى نيويورك لعقد مفاوضات تحت رعاية .

- هذا وقد عقدت الجلسة الأولى يومى 18و 2007/6/19م تحت رعاية الأمين اعلم فى نيويورك ودارت بشكل مقبول وقد حضر الجلسة الأفتتاحية مساعد الأمين العام ممثلاً عن الأمين العام ومحموعة من الدول قمت فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وروروسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

- هذا وقد تشبثت المغرب بخطة الحكم الذاتي وقد صرح الوفد المغربي أن المبادرة المقدمة قابلة للتعديل والنقاش بشرط ألاتمس السيادة المغربية ووحدة أراضية، أما حركة البوليساريو فكان رأيها أن المغرب قد حضرت للمفاوضات بهدف فرض الأمر الواقع وفرض حل من طرف واحد وضرورة إجراء الأستفتاء وأنها لن تتنازل عن مبدأ حق تقرير المصير للإقليم الصحراوى.

- هذا وقد أقرة الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات واكدة المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة أن الجولة الأولى تشكل بداية عملية طويلة لن تكون سهلة ومن ثم فإن مهمة المبعوث الشخصى للأمين العام فى الصحراء «بيتر فان والسوم» والمشرف بشكل مباشر على المفاوضات صعبة للغاية.

- كما أعلنت الحكومة المغربية أن مبادرة المغرب بمنح الصحراء الغربية حكماًذاتيا تحت السيادة المغربية بشكل القاعدة الاكثر ملائمة لحل سياسى ونهائى للنزاع ، كما يتضح أصرار المغرب على عدم التفريط في الصحراء الغربية منم خلال تاكيد العاهل المغربى في الخطاب فى مدينة طنجة في 2007/7/30م أن المغرب على إستعداد دائم للتفاوض على الحكمم الذاتى فقط وأن الحكم الذاتى المتوافق حوله لن يكون إلا فى إطار سيادة المغرب الكاملة والدائمة غير القابة للتصرف والتى لامساوءة فيها ووحداتها الوظيفية التى لا تفريط فيها وو حدتها التربية وغير القابلة للتجزئة.

أما البوليساريو فتصف موقف العاهل المغربى تجاه النزاع بالمتسدد إذ أعرب رئيس حركة البوليساريو « محمد عبد العزيز» فى 2007/7/31م فى اليوم التالى لخطاب الملك المغربي عن إعتقادة بأن الملك محمد السادس يتبن موقفاً جامداً ومتشدداً تجاه التسوية وأن ذلك الموقف يهددباجهاض جهود الحل وأن البوليساريو لت تقدم أى تنازل بشأن مبدأ تقرير المصير أثناء المفاوضات(1).

2- الجولة الثانية من المفاوضات :- وقد إستؤفقت فى 2007/8/10م

(1)إنظر :- الأمم المتحدة مجلس الأمن ، الجولة الأولى للمفاوضات يوم 18و 2007/6/19م بين أطراف النزاع حول الصخراء الغربية (نيويورك 1 يونية 2007م

واقتصرت المفاوضات فيها على أعضاء الوفدين الصحراء والمغربى فى جلسات مغلقة كما حضر جلسات الأفتتاح والختام كل من الجزائر وموريتانيا ، وهذ وقد تراس الوفد الداخلية مما يعطى إنطباعاً بأن النزاع هو قضية ومشكلة داخلية وأن النهاية لن تتجاوز حكماً ذاتيا.

هذا ويرى كثير من المحللين أن ثمة نقطة خلاف رئيسية فى الافكار الذى تدور فية المفاوضات وتتعلق بقرار مجلس الأمن رقم 1754 الذى طالب الطرفين بالدخول في مفاوضات مباشرة واكتفى بذلك دون أن يطرح تصوراً أو خطة محددة للأطراف المعنية يجرى حولها التفاوض أو رؤية واضحة للحل النهائى الذى تصل اليه المفاوضات هذا وقد ورد في خطاب رئيس وفد حركة البرلسياريو أن الصحراء الغربية لاكرال مدرجة لدى الأمم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الأستعمار لايمارس علية المغرب أى سيادة، من ثم لايمكن إعتبار ولاية مغربية فى حاجة إلى درجة ما من الحكم الذاتى، أن الحكم الذاتى لايمكن إلاخياراً مع الأستقلال يحب أن يقدما للأختيار الوطن لشعب الصحراء في إستفتاء حر تشرف عليه الأمم المتحدة، فإذا ما أدت الأستفتاء إلى الحكم الذاتى، فإن حركة البولسياريو ستحترم النتيجة وإذا ما قاد الأستفتاء إلى الأستقلال، فان على المغرب أن تقبل تلك النتيجة والأمر الجديد المطروح هو الأرادة الصادقة فى أن تتقاسم مع المغرب التطحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين(1)

جـ - ردود الفعل وتداعيات النزاع :- تباينت ردود الفعل إزاء المفاوضات ولكنها أبدت الرغبة في تسوية النزاع الذى إستمر لفترة طويلة وظهر التوجة لدى القوى الكبرى إلى دعم المبادرة المغربية التى تتأسس على الحكم الذاتى تحت سيادة مغريبة وذلك على الوجه التالى :-

1- الأمم المتحدة:- فقد قدم الأمين العام تقرير رقم 619 فى 2007/10/19م وأوضح فية أن المغرب أجرت إنتخابات برنمانية فى ستمبر 2007م شملت إقليم الصحراء الغربية إعتبار أنه تابع للمغرب كما ذكرا التقريرأن طرفى النزاع لم يدخلا فى مفاوضات حقيقية وأن السبب يرجع إلى الأختلاف حول تفسير دعوة مجلس الأمن لهما على الدخول فى مفاوضات دون شروط مسبقة ذلك أن وجهة نظر المغرب فى الأعتراف بسيادتة إقليم الصحراء وجهة نظر حركة البولسياريو فى إجراء إستفتاء يشمل الأستقلال كاحد الخيارات وهما وجهتانظر يرى كل طرف أن وجهة نظره من الأمور الجوهرية وليس من الشروط المسبقة.

2- الجزائر :- أعرب الجزائر عن إرتياخها فور قبول المغرب والبولسياريو للتفاوض واكدت أنها ليست معنية مباشرة بالنزاع وأنه ليس لها أطماع فى المنطقة ولكنها تؤيد حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره وأنها تبنى مجلس الأمن قراراً يئكد أن الحل للمشكلة فى تلبية حق تقرير

(1)إنظر :- الأ المتحدة – مجلس الأمن ، الجولة الثانية من مفاوضات الأقليم الصحراوى فى 2007/8/10م (نيويورك أعسطس 2007 م)

المصير.

3- موريتانيا:- أعلنت أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لانهاء النزاع وأنها تؤيد أى حل توافق عليه الأطراف لرغبتها فى تحقيق الأستقرار بالمنطقة.

4- اسبانيا:- أعرب عن أن حل مشكلة الصحراء سيؤدى إلى إستقرار منطقة المغرب العربى وأن المفاوضات المباشرة بين طرفى النزاع تكتسب أهمية لأن المغرب يمثل أولوية كبرى لأسبانيا وأنه الأستقرار فى تقوية المصالح المتبادلة بينهما فى جميع الحالات .

5- فرنسا:- أوضحت انها لن تغير موقفها المؤيد للحكم الذاتى وكما تؤيد المقترح المغربى بإقامة الحكم الذاتى فى الصحراء الغربية ورأت أن المبادرة بناءة وتستحق الدعم .

6- الولايات المتحدة الأمريكية :- أعلنت تائيدها ودعمها لمشروع المغرب لنح الصحراء حكماً ذاتياً وقد صرحت بذلك مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة وأثنت على الجدية التى يبزلها المغرب للوصول إلى حل ، هذا وقد غبر الرئيس الأمريكى أنذاك «جورج بوش» ضمن برقية وجهها إلى الملك « محمد السادس» عن إرتباحه للجهودالتى يبذلها لتسوية القضية.

7- الصين :- أعربت الصين عن إستعدادها للعب دور إيجابى لتسوية نزاع الصحراء كما أيدت وجهة نظرها حول ضرورة وجود حل ملائم [1].

هذا وقد إنطوت تداعيات النزاع على الأتى :-

1- هذا وقد ورد فى الدراسة خاصة بنزاع الصحراء الغربية لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991م أن تحديات النزاع قد أدت إلى تكليفة مالية مبيرة تدفعها المنطقة جراء تلك الأزمة وقد تحملة المغرب تكاليف فادحة من موازنة عسكرية وإستثمارية ورداتب موظفين حكومين بالمنطقة مما أدى إلى إعاقة التنمية الوطنية المغربية .

2- و بالنسبة للجرائر فقد ذكر تقرير لمجموعة الأزمات الدولية أنة ينبغى ألاتقاس التكاليف التى تتحملها الجزائر فقط من الناحية الأساسية كاتكاليف مالية بدأ من المساعدات التى تقدمها الجزائر للأجئين والتبرع بالمعدات العسكرية لجبة البولسياريو بل يجب أن تقاس التكاليف من ناحية الوجود الدائم والمستمر لمصدر التوتر على الحدوده مع المغرب.

و على الرغم من توقف العمليات العسكرية المسلحة ، إن التداعيات المعقدة الهذه المشكلة مازالت قائمة وعلى رأسها معسكرات اللأجئين فى «تندوف» فيذكر أن مائة وخمسة وستون ألف لاجئ حسب تقدير الحكونة

(1)إنظر :- الأمم المتحدة ـــــ مجلس الأمن القرار رقم 619 فى 2007/10/19م وردود الفعل الأقليمية والدولية حول مقترح الحكم الذاتى المغربى (نيويورك:- اكتوبر 2007م)

الجزائرية وحوالى مائة وسبعة عشرة ألف فى تقديرات مفوضة الأمم المتحدة حتى أخر عام 2006م يعيشون في هذهالمخيمات، ويعانى هؤلاء اللأجئين معاناة شديدة يسبب مشكلة التمويل لميزانية كل من المفوضية وبرنامج الغذاء العالمى .

هذا ويحتاج برنامج الغداء العالمي لتأمين الغذاء لهؤلاء اللأجئين إلى اكثر من 1.2 مليون دولار شهرياً وتقدر الفجوة في التمويل باكثر من 30% من الاحتياجات وتحتاج المفوضية لسد متطلبات الأعاشة والخدمات إلى ميزانية كبيرة لاتتوافر أيضاً بشكل كافى.

3- ويغرقل إستمرار هذا الصراع تفعيل الأتحاد المغاربى وتطويره وذلك بسبب العلاقات المتوترة بشكل دائم بين الجزائر والمغرب بوصفهما القوتين اللتين يتوقف عليها النظام الإقليمى المغاربى ويراهن الأتحاد الأوروبى كثيراً على أن تفعيل الأتحاد المغاربى يمكن أن يسهم فى تسريع معدلات النمو الأقتصادى في المغرب العربى مما يؤدى إلى الحد من لأعباء التى تتحكلها أوربا بسبب التحلف الأقتصادى فى شمال أفريقيا .

4- ومما هو جدير بالذكر أن منطقة المعرب العربى ترتبط بدول غرب أوربا برزابط خاصة بصفة أشد مع دول السوق الأوروبية المشتركة فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأن عدم الأستقرار الذى ستقرار الذى يسود المنطقة يؤثر على هذه الروبط [1].

3- الجولة الثالثة من المفاوضات من 7-9 يناير عام 2008م فى إطار الأمم المتحدة :-

هذا وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقرير الؤرخ فى 2008/1/25م والذى اكد فية أنة دعى طرفى المنزاع (المغرب والبولسياريو) إلى جولة ثالثة من المفاوضات عقدت في «مانهاسيت» بنيويورك خلال الفترة من 7-9 يناير وذلك في الرسالتين إلي كل من المغرب وحركة البولسياريو فى ديسمبر 2007م وقد أشار التقرير إلى أن الجولة الثالثة منم المفاوضات قد عقدت كما هو مقرر وبحضور دولة الجوار «الجزائر وموريتانيا » خلال الجلسة الأفتتاحية لهذه الجولة اكد طرفى النزاع والتزامهما بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى 1754 لسنة 2007م و1783 لسنة 2007م ولكنهما اصرا على موقفهما المعلن من قبل، ال أن الطرفين في الختام الاجتماع قد حدد تاكيد إلتزامهما بالتفاوض وإتفقا على ضرورة الأنتقال بالمفاوضات إلى مرحلة اكثر موضوعية ، ورحبا بزيارة مبعوث الأمين العام للمنطقة لإجراء مشاورات ووقفا على الأجتماع فى حولة رابعة فى مارس 2008م.

(1)إنظر :- في الشبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015م
دراسة خاصة بمشكلة الصحراء الغربية لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991م شاملة تداعيات الصراع .

4- الجولة الرابعة من المفاوضات من 16-18 مارس عام 2008م [1]:-

هذا ومع تاكيد الطرفين إلتزامهما باستئناف المفاوضات للجولة الرابعة، وإقرارهما بضرورة الأنتقال إلى المرحة اكثر موضوعية إى أنه فور الأنتهاء من مفاوضات الجولة الثالثة فى يناير 2008م قد صدرت عنها محموعة من الاعمال التى تظهر تصلب مواقفهما وقد تمثلت فى الأتى:-

أ- ففى السابع عشر من فبرارير عام 2008 أجرت حركة البولسياريو إنتخابات فى مخيمات اللأجئين بتسدوق لإنتخابات برلمان جديد وعقد الأفتتاحية فى 2008/2/27م فى ذكرى إعلان الجمهورية الصحراء الثانية والثلاثون .

ب- هذا وخلال الفترة من 2/28/الى 2008/3/13م أجرى الجيش المغربى تدريبات عسكرية فى المنطقة الصحراوية إشترك فيها 1200 جندى مغربى وذلك رداً على موضوع الأنتخابات مما إعتبره رئيس الجمهورية الصحراوية « محمد عبد العزيز » إستفزازاً واضحاً.

ت- خلال هذه الفترة سجلت إنتهاكات من كلأ الجابنين لوقف إطلاق النار المبرم بينهما كالأتى :-

1- سجلت ثلاثة إنتهاكات من جانب الجيش المغربى .

2- سجلت عشرة إنتهات من جانب حركة البوليساريو .

ث- زار المبعوث الشخصى للأمين العام المنطقة فى الفترة من 5- 15 فبراير 2008م لتهيئة الأوضاع وإقناع الطرفين للأشتراك فى المرحلة المفاوضات الرابعة بصورة اكثر موضوعية.

ج- هذا وقد عقدت جولة المفاوضات الرابعة خلال الفترة من 16-18 مارس عام 2008م فى «مانهاسيت»بنيويول وحضرتها كل من الجزائر وموريتانيا، وعقدت جلسات مفاوضات مباشرة واجتماعات مستقلة مع المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة، وقد نوقشت خلال المفاوضاتموضوعات خاصة بالأدارة وإختصاصات الأجهزة وقضايا الموارد وفى نهاية المفاوضات اكد الطرفين إلتامهما بمواصلة الجهود واستمرار المفاوضات فى موعد يحدد بالاتفاق بينهما.

الا أنه يلاحظ ان المفاوضات تتم بدون حدث تقدم بل ويظل كل طرف متمسك بموقفة إلا أنه فى نهاية كل مرحلة تفاوضية يؤد كل طرف إلتزامه بمراصلة التفاوض وقد حاول الأمين العام للأمم المتحدة الخروج من هذه الأزمة وإيجاد مخرج للمأزق السياسى وأمام تعنت الطرفين أوصى بأن يكرر مجلس الأمن مناشدته للطرفين بالتفاوض دون شروط مسبقة وتحقيقاً لذلك

(1)إنظر :- الأمم المتحدة – الأمانة العامة الجولة الثالثة من المفاوضات من 7-9 يناير 2008 الجولة الرابعة من المفاوضات من 16-18 مارس 2008 .

أصدر مجلس الآمن قرار رقم 1813 فى 2008/4/30م والذى قرر مناشدتة للأطراف المعنية باستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، كما قرر تهديد ولاية البعثة حتى 2009/4/30 (1).

- إنعكسات هذه الأوضاع على طرفى النزاع ودول الجوار :-

- بنتيجة هذه الأوضاع فان جبهة البوليساريو على منطقة داخلية حتى الحدود الجزائرية وموريتانيابينما تسيطر المغرب على المناطق الساحلية ومن بينها العيون وسمارة وبوكراع ممايجعلها تستفيد من الثروة المعدنية وخاصة الفوسفات وتقوم المغرب بعمليات تنمية واسعة بالمنطقة فى محاولة لإقناع أهل الصحراء بأن بقائهم تحت المغرب أفضل لهم من الأنفصال.

- تدهور العلاقات المغربية الجزائرية فى نهاية عام 2008م ففى نوفمبر 2008م تبادلت الدولتان إتهامات حول المسئولية عن إستمرار الأوضاع عير المستقرة الحدودية، كما وجة العاهل المغربى إنتقادات للسياسة الجزائرية التى ترفض إعادة فتح الحدود وتطبيع العلاقات وذلك إثر الخطوات التى إتخذتها الجزائر لزيادة السيطرة الأمنية فى مناطق التماس الحدودى بين البلدين.

- ومما هو جدير بالذكر أن المغرب وحركة البولساريو يرفضان مواقفهما وسيظل المغرب يطرح فكرة الحكم الذاتى تحت سيادة المغربية ومعارضة فكرة الأستقلال، وستظل جبهة البولساريو متمسكة بحقها فى تقرير المصير ورفض فكرة الأستقلال الذاتى تحت الحكم المغربى ولن يغير الطرفان موقفهما طالما إستمر مجلس الأمن فى الناشدة دون محاولة فرض أى حل سياسى على طرفى النزاع.

- الجهود الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية إعتباراً من عام 2009م :

1- عين «كريستوفرروس» مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة فى الإقليم الصحراوى إعتباراً من يناير 2009- خلفاً للدبلوماسى الهولندى «فان فالسوم » وهو الذى أبدى موقفاً غير حيادى بتائيده الرؤية المغربية لحل النزاع بقوله عدم واقعية قيام دولة مستقلة بالصحراء الغربية، رغم عدم تعارضها مع القانون الدولى هذه المقولة تعيد طرح ملف النزاع من نقطة البداية وتدفع إلى تساؤل حول مالذى يمكن أن تأتى به إدارة «أوباما» وماهى أفاق التسوية الممكنة والمحتملة فى ظل التطورات التى شهدتها الأزمة مؤخراً.

- هذا وخلال شهر إبريل عام 2009م وجه حوالى مائتينوثلاثون عضواً فى الكونجرس الأمريكى رسالة الرئيس «أوباما» يطالبونه بدعم المبادرة المغربية كحل لأزمة الصحراء الغربية أى منح الصحراء إستقلالاً ذاتياً فى إطار السيادة المغربية هو المطلب نفسه الذى تضمنته المبادرة

(1)إنظر: - الأمم المتحدة – مجلس الأمن القرار رقم 1813 فى 2008/4/30م.

المغربية التى تقدم بها المغربى عام 2006.

- ومع الجولة الثالثة للمبعوث« روس» فى المنطقة فى يونية 2009م ظهر وكأن هناك تحولاً فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ وكأن الأدارة الجديدة بقيادة «أوباما» من الممكن أن تدعم خيار الاستقلال كبديل لخيار الحكم الذتى، وقد إنعكس ذلك واضحاً فى الضغط الدبلوماسى الذى مارستة واشنطن على الرباط خلال زيادة روس لها لحملها على إبداء مرونة اكبر فى التعامل مع المشكلة كشرط لبدء المفاوضات مع حركة البوليساريو.

- ومما هو جدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت قد قررت تمديد ولاية البعثة حتى 2008/4/30م وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1813 الصادر فى جلستة رقم 5884 والذى قرر فية الندى للطرفى بمواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بحسن نية دون شروط مسبقة وأقر فية التمهيد ولكن على الرغم من جهود الأمم المتحدة، إلا أن الجزائر قد إتخذت خطوات عكسية تتعلق بفرض السيطرة الأمنية بطول الحدود مع المغرب وأنها نشرت قوات حرس قوات الحدود وافتتحت عدداً كبيراً من المراكز الأمنية الجديدة ليصل العدد الأجمالى إلى حوالى خمسون مركزاً أمنياً.

- هذا وفى أثناء زيارة السيد « هيلارى كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية أنذاك للمغرب لحضور منتدى المستقبل – خلال الفترة من 2-3 نوفمبر 2009م اكدت على بقاء موقف واشنطن من المبادرة المغربية كما هو – يعتقد أن تصويحها إنماجاء لتلاشى حالة التوتر فى العلاقات الأمريكية-المغربية ، إلا أن هذا التصريح قد عمل على زيادة غموض الموقف الأمريكى، ولكن الواقع يظهر أن الرئيس المريكى الحالى «أوباما» يبدو وكامه يريد ترك الباب مفتوحاً أمام خيارات متعددة قد تسفر عنها نتائج المفاوضات بين طرفى الأزمة دون أن يضع حلولاً للنزاع، خاصة وأنة بعد أربعة جولات من المفاوضات بين المغرب وحركة البولسياريو المدعومة من الجزائر فى «مانهاسيت» بنيويورك خلال الفترة من يونية 2007م إلى يناير 2008م ولم تاتى الجولات بجديد بل بصورة بدأ معها الوضع وكأن خيار الأستقلال ليس خياراً قابلاً للتحقيق.

2- وأنة على الرغم من تعيين الممثل الأمريكى للأمين العام للأمم المتحدة وقيامة بعقد جولة غير رسمية فى المفاوضات بين طرفى النزاع المغرب والبولسياريو بحضور كلاً من الجزائر وموريتانيا إلا أن الجمود يظل سيد الموقف بسبب تصلب موقف طرفى النزاع هذا وقد ذكر وكالة الأنباء الصحراوية أن المغرب تحاول عرض واقع الآحتلال بطريقتها الخاصة وبرؤيتها فى ظل إصرارها على ذلك.

- أما بخصوص تعيين السيد/ «كريستوفى روس» مبعوثاً جديداً فقد أعربت وزارة الخارجية الأسبانية عن ثقتها فى قدرة الممثل الشخصى الجديد للأمين العام للأمم المتحدة على الدعوة لأستئناف المفاوضات وهذا ماباركتة

«باريس»، كما رأت «مدريد» أن تعيين «روس» يستدعى دفعاً جديداً للمضى قدماً نحوحل سياسى عادل ومقبول من طرفى النزاع ويحترم مبدأ تقرير المصير وفقاً لما اكده مجلس الأمن وغير أن أسبانيا لم تدلى بأى تعليق بخصوص تصريح «روس» الذى اكد فية حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصير بعد لقائة بالقادة الصحراويين أثناء الجولة التى قام بها فى المنطقة ضارباً عرض الحائط بمخطط الحكم الذاتى.

- هذا وقد لقى الموقف الأسبانى نقداً واضحاً غير عنة الرئيس الأمريكى «بارك أوباما» « بالمستعمرة الأسبانية القديمة» ولم اطلاقاً إلى الرسالة التى وجهها فى يولية للملك «محمد السادس» والى مخطط الخكم الذتى ورى المراقبون أنة قطيعة لسياسة سلفة وعدوا هذه الرسالة كدليل على التحفز إزاء المبادرة المغربية التى حظيت بالدعم المطلق من قبل الرئيس الأمريكى السابق «جورج بوش»

- هذا وقد اكدت صحيفة القدس العربية بالرباط فى 2009/8/30م مايلى «ذكر مسئولون مغاربة أن قضية الصحراء الغربية وتطوراتها كانت المحور الرئيسي للمجلس الحكومى المغربى وذلك من خلال تقارير قدمها وزيرا الخارجية والداخلية حول إجتماعات غير رسمية عقدتها الأمم المتحدة بين المغرب والبولساريو فى «فينا» يومى 10و 2009/8/11م وكان الأجتماع يهدف إلى إخراج مسلسل المفاوضات من الصحراء «روس» اعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1871.

- هذا وقد تطرق وزير الخارجية المغربى «السيد الطيب الفارس» أنذاك إلى تطورات المشكلة وتضمن حديثة تحليلاً لمسار المفاوضات ومايكتنفها من ملابسات موكداً أن كل الأطراف ظلت متشبثه بمواقفها مع إبقاء باب المفاوضات مفتوحاً.

- هذا وقد عمل «كريستوفر روس» فى مباحثات «فينا» كخبير فنى فى العلاقات العامة اكثر منة مبعوثاً للأمم المتحة لإيجاد مخرج للأزمة التى تجمدت بعد اربعة جولات ولم تنجح فى إختراق حقيقى لمأزق السلام حيث يتمسك المغرب بمنح الصحراويين خكماً ذاتياً واسع الصلاحيات تحت السيادة المغربية، الإ أن حركة البوليساريو تصر على أن الحل يتمثل فى إستفتاء الأمم المتحدة لحق تقرير المصير وتسعى البولساريو لإقامة دولة مستقلة بالصحراء الغربية.

- هذا وقد اكد السيد/ شكيب موس« وزير الداخلية المغربى فى إجتماعات الحكومة آنذاك أن التوظيف غير النزية لموضوع حقوق الأمتسان فى الصحراء من طرفى حركة البوليساريو يهدف إلى التصدى للتعامل الأيجابى مع مقترح المغرب بتخويل الأقاليم الجنوبى حكماً ذاتياً موسعاً واكد أن الأمر يتعلق باستفزازات مقصودة يرتكبها دعاة الأنفصال من خلال اللجوء إلى الخرق الممنهج للقانون، وقد شهدة وزير الداخلية المغربى على أن هذه

المناورات لم تثنى المغرب عن الأستمرار فى البحث عن الحل السياسى التفاوضي ولاعن إستراتجية بناء المجتمع الديمقراطى مع ضرورة الأعتناء بتماسك الجبهة الداخلية .

- وفى إطار جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع، اكد تقرير هيومان رايتس واتش عام 2010م أن أوضاع حقوق الأنسان قد تدهورت بشكل كبير وخاصة فيما يتعلق بانتهاكات المغرب فى الصحراء الغربية والنشطاء الحقوقين الصحراويين، كما اكد التقرير أ، الحكومة المغربية تسيطر على العدالة التى تستخدم التشريعات العملية أخياناً لمعاقبة المعارضة وسحب أفرادها خاصة أولئك الذين ينتهكون خطر إنتقاد الملكية والتشكيك فى مغربية الصحراء الغربية .

- هذا وقد أورد التقرير قضية النشطاء الحقوقيين السابعة بسجن «سلاء» مستنكراً إصرار المغرب على محاكمتهم أمام محاكم عسكرية فى خطوة عدها التقرير تطوراً نادراً وخطيراً، كما تعرض التقرير أيضا للحصار العسكرى والأمني المضروب على الصحراء الغربية، حيث أن منظمات حقوق الأنسان الدولية والمراقبين أصبحوا عاجزين عن الأتصال بالنشطاء الحقوقيين الصحراويين، إذ أصبح النظام المغربى يطالب الزوار بإذن مسبق لمقابلة أى من كان من الصحراويين.

هذا وقد كان وفد البرلمان الأوروبى قد أرسل بعثة لتقص الحقائق إلى المغرب والصحراء الغربية فى يناير 2009و التى كان المغرب قد منعها لمدة ثلاثة سنوات وأشار الوفد أنة كان قادراً على الزيادة دون عقبات وفى إبرايل 2009م جدد مجلس الأمن بعثة حفظ السلام فى الصحراء الغربية لمدة عام ولكنة رفض توسيع صلاحية البعثة بحيث تشمل مراقبة حقوق الأنسان وحمايتها وبينما تعارض المغرب منح البعثة هذه الصلاحيات تؤكد البوليساريو أنها تدعم توسيع الصلاحيات فى إعتقال المغرب وخاصة قوات الأمن المغربية للنشطاء واستخدام وسائل التعسف ذكر تقرير «هيومانرايتش واتش» إستخدام وسائل قمعية ضد النشطاء السياسين الذى إعتقلتهم المغرب إعقاب غضرابات الثامن من نوفمبر 2010م فى مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية كما ينبغى إنهاء الأساءات المصاحبة للأعتقارلات بموجب قانون مكافحة الأرهاب وفي المقابل اكدت المنظمة أنة ينبغى لجبهة البولسياريو وهي حركة مطالبة باستقلال الصحراء الغربية أن تطلق سراح المنشق الذى إعتقلته فى 2010/9/21م إذا كان السبب الحقيقى لاعتقاله هو جهده بدعمه لخطة الحكم الذاتى المغربية(1).

3- وفى إطار الجهود الدولية نتناول البرلمان الأوروبى حول الوضع بالصحراء الغربية فى 2010/11/25م ونتيجة لما إستخلصه البرلمان

(1)إنظر الأمم المتحدة- الأمانة العامة / جهود وتسوية النزاع فى الصحراء الغربية عام 2010م تقرير هيومان رايتش واتش عام 2010م (نيويورك 2010م)

الأوروبى من قرارات الأمم المتحدة وتقرير البعثة الدولية وخلاصة ماتوصلت اليه بعثة الأتحاد الأوروبى لتقص الحقائق بالصحراء الغربية خلال الفترة من ستمبر 2006م إلى يناير 2009م والتى طالبت من خلال بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة من أجل الأستفتاء بالصحراء الغربية بشرط مواقفة الأطراف المعينة لتشمل مراقبة حقوق الأنسان وأيضاً الأخذ بقراراتما السابقة حول الصحراء الغربية وأساساً القرار الصادر فى 2010/10/27م وماشمله تصريح الممثلة السامية للأتحاد الأوروبى السيدة «كاترين أشتون» فى 2010/11/10م كذا تصريحات اللجنة المشكلة حول الصحراء الغربية فى 2010/11/24م ومجلس الأمن وقد أصدر الأتحاد الأوروبى قراره المبنى على الأسباب الأتية:-

أ- أنه بنظر بعين الآعتبار لمشكلة السكان الصحراويين الذين هاجروا من المدن وأنشاؤا مخيم (اكديم إيزيك) خارج مدينة العيون للأحتجاج سلمياً على أوضاعهم وظروف معيشتهم ووسل عددهم لحوالى خمسة عشرة ألف نازح .

ب- يأسف لماحدث فى 2010/11/8م من وفاة أعداد من المدنيين وعناصر الشرطة والأمن نتيجة تدخل قوات الأمن المغربى لإزالة مخيم الأحتجاج «اكديم إيريك» وإستخدامها العنف علماً بأن هذه الأحداث وقعت فى اليوم ذاتة التة بدأت فية بنيويورك أعمال الجولة الصالصة من اللقاءات التمهيدية حول الصحراء الغربية والتى شارك فيها المغرب حركة البولسياريو ودول الجوار الجزائر ز موريتانيا .

ت- إن الأتحاد الأوروبى يأسف لمنع الصحفيين والنواب البرلمانيين الأوروبى من الوصول إلى مدينة العيون أو مخيم «اكديم إيزيك» ومنهم من طرد من العيون.

ث- هذا وبعد اكثر من خمسة وثلاثون عام لم يتم تصفية الأستعمار بعد من الصحراء الغربية وأن الأتحاد الأوروبى لايزال فشغلاً بهذه المشكلة وتاثيرتها على المنطقة بما فيها وضع حقوق الأنسان مع دعمه الكلى لجهود الأمين العام الأمم المتحدة ومبعوثة الخاصة من أجل إيجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول .

- وعليه فإن الأتحاد قد أقر الأتى:-

- أعرب عن إنشغاله بتدهور الأوضاع ويدين العنف شدة زيطالب كل الأطراف بضبط النفس .

- يسجل تشكيل المغرب للجنة تحقيق فى الأحداث ولكنه يوى أن الأمم المتحدة هى الجهاز الملائم للتحقيق مستقبل وعلى المستوى الدولى.

- يشجب الأعتداء على الحرية الصحافة وقع البرلمانيين، ويطالب المغرب بفتح مناطق الصحراء أمام المراقبيين الدوليين والمنظمات الانسانية ويطالب الأمم المتحدة بانشاء اليات للمراقبة.

- يطالب بزيادة تخصيص المساعدات الأنسانية للأجئين الذين يقدر عددهم ما بين تسعون ألف ومائة وخمسةوستون الف والذين يعيشون فى منطقة «تندوف» لتعطية إحتياجاتاتهم الأساسية.

- يعرب عن قلعة إزاء حملة الأعتقالات للناشطين الصحراويين ويدعو إلى الأسراع بمحاكمات عادلة.

- يطالب الغرب باختراام القانون الدولى فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية للصحراء الغربية.

- يكلف رئيسه بتبليغ هذا القرار إلى المجلس واللجنة الممثلة السامية للشئون الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للأتحاد الأفريقي ورا تحاد المغرب العربى ومكتب الجمعية العمومية البرلمانية الأورمتوسطية والبرلمان والحكومة المغربية وحركة البولساريو وحكومتى وبرلمانى الجزائر وموريتانيا[1].

4- وفى إطار الكوقف الدولى نتناول الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث تطورات الأوضاع فى الإقليم الصحراوى وقد تمثلت فى الأتى:-

- هذا وقد بدأ مجلس الأمن فى 2010/11/9م بناء على طلب مقدم من المكسيك إجراءات الدعوة لعقد إجتماع تشاورى لبحث التطورات التى تشهدها مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية وقد أوضحت مصادر دبلوماسية أنذاك لوكالة الأنباء الأسبانية (إفى) أن السفير البريطانى «مارك ليل جرنت» الرئيس الدورى لمجلس الدورى لمجلس الأمن قد رحب بطلب المكسيك وأعلن عن فتح باب التشاور وأيدت ذلك وقود أربعة عشرة دولة أخرى، على أن يقدم قسم عمليات السلام بالأم المتحدة تقديراً حول الأوضاع الحالية في الصحراء الغربية بعد قيام قوات الأمن المغربية باستهداف حوالى ثلاثون ألف صحراوى مجتمعين فقد عدة أسابيع بصفة سلمية في مخيم بالصحراء الغربية بغرض المطالبة بحقهم فى إقليم الصحراء الغربية المتنازع علية مع المغرب.

- وقد أدانت الكزنغوالية العامة الفرنسية للعمال التصرف المغربي ودعت فى بيان لها بعثة الأمم المتحدة لتنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية معتبرة أن السلطان المغربية تؤكد مرة أخرى رغبتها فى عدم التفاوض حول هذا النزاع الناريخى بينما تدعو اللوائح الأهمية إلى تنظيم ذلك الأستفتاء .

- ومن حهة أخرى قررت عدة جمعيات إيطالية للتضامن مع شعب الصحراء تنظيم تجمع أمام سفارة المغرب بروما إحتجاجاً على السياسة المغربية – وسيتغل المحتجون هذا التجمع لدعم الحكومة الأيطالية والأتحاد

(1)إنظر: - قرار البرلمان الأوروبى حول الوضع فى الصحراء الغربية فى 2010/11/25م فى شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2010م.

الأوروبى والأمم المتحدة للتنديد بالسياسة المغربية [1].

5- وفى هذا الإطار نتناول موقف حركة البولساريو إستئناف المفاوضات بدأ من عام 2010م وقد تمثل فى :-

- نشرة جريدة صوت الأحرار فى الخامس من اكتوبر 2010م أن وزير خارجية الجمهورية العربية الصحاروية «محمد سالم ولالسالك» إكد أن حركة البولساريو مستعدة لمباشرة المفاوضات مع المغرب «بمنهاسيت» فى نيويورك مشيراً إلى أن البولساريو فى وضع مريح بما أن الشريعة الدولية إلى جابنها فى الوقت الذى تعالت فية أصوات دولية المغرب بالتوقف عن إنتهاكات حقوق الآنسان فى الأراضى الصحراوية.

- دعا الرئيس الصحراوى « محمد عبد العزيز» من باريس إلى رفع الحصار الذى تفرضة المغرب على النازحيين الصحراويين وراى أن الأوضاع التى تعيشها الصحراء الغربية تعد تهديداً حقيقياً للسلم فى المنظمة وأنها قد تنسف الجهود المبذولة من الأمم المتحدة وجعل إستئناف المفاوضات بينحركة البولساريو والمغرب غير ممكنة .

- اكد الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» فى 2010/6/24م أن الوضع الاهن فى الصحراء الغربية لايحتمل مطالباً المغرب باستئناف المفاوضات مع حركة البوليساريو من أجل وضع نهاية للجمود الراهن لمسار التسوية.

- هذاوفى لإطار جولة المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة فى مجموعة من العواصم إستقبل وزير الخارجية الروسى المبعوث الخاص لمناقشة القضية الصحراوية بهدف إستئناف المفاوضات بين البوليساريو والمغرب.

6- أما الموقف المغربى فقدتمثل فى الأتى :-

- اكدت المغرب على الدوام أنها كانت صاحبة المبادرة الأولى لإدراج المشكلة الصحراوية فى جدول أعمال الأمم المتحدة ولذا فهى لاترى وجود تناقض بين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنهاء الأستعمار فى الإقليم الصحراوى وبين السياسة التى دعت اليها فهى ترى أن إقرارها بحق تقرير المصير لايعنى التخلى عن جرء من أراضيها بل هو إحتواء على إسترداد كل أراضيها ومن ثم فإن مساهمتها فى صياغة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق تقرير المصير تعنى إعادة دمج الصحراء باراضى المغرب.

- وفى هذا الإطار اكدت صحيفة مغربية فى 2010/12/14م أن التائيد الدولى المتزايد لمبادرة الحكم الذاتى فى الإقليم الصحراوى الذى تقدم به

(1)إنظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث تطورات النزاع حول الصحراء

المغرب والهروب الجماعى المتواصل للمحتجزين المغاربة من مخيمات «تندوف»نحو الوطن (المغرب) يعد نجاحاًللدوباماسية المغربية والذى يحقق عدة مكاسب فى قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية ويعبر مقتاح الحل الوحيد لتسوية نزاع الصحراء المفضل.

- وفى هذا السياق فقد عبر أعضاء مجلس الشيوع الفرنسين فى زيارة لهم للأقاليم الجنوبية عن تجنيد أنفسهم للدفع عن مقترح الحكم الذاتى لدى لدى الهئيات الدولية.

- وتمد أبرزت المغرب الدعم المتذايد للمقترح المغربى اكد« محمد محمود ولد طلبة» الأمين العام لحزب الأصلح الموريتانى فى 2010/5/30م خلال إفتتاح الجلسة الأستثنائية للمجلس الوطن للأتحاد الولى لدعم مشروع الحكم الذاتى للصخراء على أن هذا المقترح عادل ويضمن حقوق الصحراويين .

- كما أن العديد من المسئولين الأجانب يرددون أن المغرب بفضل مقترح الخكم الذاتى يسير فى إتجاه إنهاء قطية الصحراء ومن بين هؤلاء المسئولين مساعد وزير الخارجية الأمريكى الشئون الشوق الأوسط «جيفرى فيلمتيان» أنذاك اكدة خلال ندوة صحفية عقدها بالرباط « أن المغرب بالفضل هذا المقترح الجدى ذى المصداقية قد خطا من أجل تسوية النزاع حول الصحراء.

- اكد وزير الشئون الخارجية السنغالى « ماديكى ينافع» أنذاك خلال وجوده بالرباط دعم بلاده الثايت للوحدة الترابية المغرب مشدداً على أن التزام السنغال إلى جانب المغرب واضح لارجعة فية.

- وبهذا يتضح التزام المغرب بالخط الذى إتخذية بمنح إقليم الصحراء الغربية إستقلالاً ذاتياً تحت السيادة المغربية ولاترغب فى التخلى عن هذا المبدأ الذى أقرتة السياسة المغربية [1].

ونتعرض للفصل الربع عن الانشقاق الساسى حول أزمة تحديد الهوية .

(1) إنظر:- الأمم المتحدة- مجلس الأمن، موقف حركة البوليساريو والمغرب من إستئناف المفاوضات فى جلسة التى عقدها مجلس الأمن فى 2010/11/9